



Copyright © King Saud University



( حاشية على شرح آداب البحث للسمرقندي ) ، تأليف يحيى  
ابن أحمد الكاشي أو الكاشاني ( - بعد ٧٤٥ هـ ) . بخط  
على القبرسي ، ٧٧٠ هـ .

٢٨٠١  
م

٣٧٧ ق ٢١ ص ٥ ر ١٥ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع ( ص ٧٩ - ١٥١ ) ، خطها نسخ

الاعلام ٩ : ١٦٢ ، دار الكتب المصرية ١ : ٢٣٠

١ - ينطق أ - الكاشي ، يحيى بن أحمد

٢ - بعد ٧٤٥ هـ بد الناسخ ج - تاريخ النسخ

( شرح آداب البحث للسمرقندي ) ، تأليف مسعود

الشيرازي كمال الدين ( - ٩٠٥ هـ ) . بخط عمر بن مصطفى

سنة ١٠٧٨ هـ .

٣٨ ق ١٣ ص ٥ ر ١٥ × ٢٠ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع ( ص ١ - ٧٤ ) ، خطها تعليق

حسن .

٢٨٠١  
م

الازهرية ٣ : ٤٦٧ ، كشف الظنون ٣٩

١ - ينطق أ - الشيرازي ، مسعود

الشيرازي - ٩٠٥ هـ بد الناسخ

ج - تاريخ النسخ











وانه بما قد يقال انما جبر الغرض الادب حافظه كانت  
 رعايتها حافظه لا لغرضها بالاضافه الى بطون المطلق المسمى  
 على المتعلق وهي ان تلك الادب وان كانت متداولة من تارة الى اخرى  
 على معنى اخذته بين الحقيقين متيقنين لكنها ما كانت منظومة في  
 تلك النظم هو الجمع والملك والخط والمجموعة في عقده  
 وهي العادة اريد ان ينظم مشورا وجمع ما تورا المشور المتقرون بالثور  
 المراد تحفة اي يدعى بالاعزى من تلك الصدور والاعيان شرف  
 الامانة والاقراء بحم الكثرة والدين عبد الرحمن ام انه قصا اياته  
 فالتفت الى طلبت بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح فلا يخرج ما قيل  
 من الانكس لا يناسب هذا المقام لانه مختصر بمقام الادب واداة  
 من طرف الكلام الهام الصواب وهو يطابق الواقع والالام  
 القاء معنى في القلب بطريق الغرض من الحكيم الواسع بالاختصار  
 كما ان من الخط ما يناسب في مرتبة على كونه صورا ومعنى كونه الرسالة  
 مرتبة

مرتبة على تلك الفصول اشكالها عليها بحيث يقع لومها في موقع  
 الفصل الاول في التعريفات اي في تعريفات الالفاظ والمصطلحات  
 المتداولة في الفصل الثاني في ترتيب البحث والفصل الثالث في  
 المسائل التجريبية اضرعتها اي اضرعتها الشك في التي تدل عليها  
 والاما اضرع المصطلحات تلك المسائل نفسها الفصل الرابع في الترتيب  
 المتناسقة اما من الخطبة او من النظم بمعنى الابصار والانتظار وهي  
 بهما عبارة عن معنى مصطلح عليه عرفه بقوله هي الخطبة بمعنى التفتت  
 الفصل الخامس في الترتيب استعمله في التفتت بقوله بالصور  
 وهي الخطبة بمعنى البصر للدين من اجابيين اي جامع النظمين  
 ثبوت الحكم والتفكر بحسب متعلقات عرفهم وان كان الحكم  
 منسجما للغة وانما قيد بقوله في النسبة لان النظر من النظمين  
 لا يكون الما فيها وبهذا القيد النسبة بقوله بين الشئيين  
 اريد على الحكم عليه الاخر الحكم به والنسبة بينهما ثبوت الحكم

1957



لما قيل عليه او شئ به عند او متافيا بخرابة وقوله انظر  
 الى هذا لا يكون النظر من انظر الى الصواب لانه ليس في ذلك  
 من انظر اصطلاحا ولا يخفى ان كون انظر الصواب في صواب النظر  
 المذكور لا يوجب وجوب حصوله عقب ذلك النظر ولا يستلزم  
 ايضا ذلك كون شئ اخر غرضه معه وبما يشترك فيه من حقيقة  
 في ذلك التعريف يتبع عنه عدة سوانايت اور دو ما عليه  
 ان لا يكون التعريف من جاني المفردة بل من جاني المقدم  
 صاحبه في اللفظ فلا يصح في هذا التعريف المذكور  
 يكون جامعا وثانيا لا يظهر ان المتأخر غير صحيح وانتهى  
 ان السطر اذا اقتصر على جزء المنع لم يصح في هذا التعريف المذكور  
 لان النظر من الجانبين هو الفكر بينهما وليس هناك فكر  
 على جانب السطر لان مجرد المنع يصح فيه ترتيب امور متوالية  
 على وجه يرتفع الى استقلام باليسر معلوم وذلك هو الفكر ليس

1957

هذا التعريف انما كان المراد من الجانبين جاني العقل السطر  
 فلا دلالة لللفظ عليه وان كان المراد اعم منه كما هو المفهوم  
 اللفظ يقتضيه التعريف المذكور بالفكر الواقع بين الجانبين  
 في اصل جاني الحكم فقط وبالفكر الصادر عن حقيقة المتوافقين واد  
 المتوافقين من غير تكلم وتلفظ وادعوت في الاسود كلها في  
 في الحقيقة القيد على ما ذكرنا حتى يظهر لك في كل منها ما كانت  
 واعلم ان التعريف مشتمل على الصواب لا يرجع كما هو المشهور  
 فالنظر المشار الى الصلة الصريحة والجانب الى الصلة الظاهري  
 وقد يقال النظر يدل على المناظر الذي هو الشاغل وهو العقل ههنا  
 والمنة المشار الى الكادية والظهور الصواب في الصلة الثانية  
 وضح ما ذكرنا يكون الصواب كلها مذكورة بالمطابقة وعلى انقلبت  
 تكون واحدة منها مذكورة بالالتزام والظاهر ان المطابقة ما فهم  
 فان قيل ان الصواب في الصلة المذكورة لا يصح تعريفه

هذا التعريف انما كان المراد من الجانبين جاني العقل السطر  
 فلا دلالة لللفظ عليه وان كان المراد اعم منه كما هو المفهوم  
 اللفظ يقتضيه التعريف المذكور بالفكر الواقع بين الجانبين  
 في اصل جاني الحكم فقط وبالفكر الصادر عن حقيقة المتوافقين واد  
 المتوافقين من غير تكلم وتلفظ وادعوت في الاسود كلها في  
 في الحقيقة القيد على ما ذكرنا حتى يظهر لك في كل منها ما كانت  
 واعلم ان التعريف مشتمل على الصواب لا يرجع كما هو المشهور  
 فالنظر المشار الى الصلة الصريحة والجانب الى الصلة الظاهري  
 وقد يقال النظر يدل على المناظر الذي هو الشاغل وهو العقل ههنا  
 والمنة المشار الى الكادية والظهور الصواب في الصلة الثانية  
 وضح ما ذكرنا يكون الصواب كلها مذكورة بالمطابقة وعلى انقلبت  
 تكون واحدة منها مذكورة بالالتزام والظاهر ان المطابقة ما فهم  
 فان قيل ان الصواب في الصلة المذكورة لا يصح تعريفه



بعض

كذلك



لا بد ان يكون ما وقع في ذاته شيئا وانما في غيره

انما غلبت به على ان يجمع يكون عدة تامة وان اخذت

كواحدة يكون منها عدة ناقصة وكما في المثال الثاني

وكما في المثال الثالث والسادس لكونها متعارضة للمعنى

لا يجوز ان يكون نفس الشيء المادى والصور من حيث الوجود

كأن يكون العقل فيكون جبر المجموع الحاصل منهما اذا لم ينفك

معرفا للعقل مراد بذلك تلك الكلام فيما انفك

الابن مع انما لم ينفك ان اصنافها في صورة الوجهين للشيء

على الذات والوجود فلا يصح ان يجرى عليه كحقيقة

ان تعريف الشيء بالعقل ليس معناه ان يعرف بالعقل

على انه لا يحد بحد العقل الى العقل كلها او بعضها معان

مما لا يحد به العقل الا بالشيء الذي انطلق به العقل

والا فلو كان العقل ليس على طريق الحقيقة بل على

والشبه ان يتلوه السؤالان اللذان ايضا قد يجاب عن

الاول وجهين آخرين احدهما ان يقال ان تعريف مجموع العقل

منه تقدم العلة على معلولها وانما في غيره  
بأنه ما لم يسم له في نفسه لم يوجد  
فمنه انما يتبين العقل هو المسمى بالقدم الثاني  
وهو المسمى بالقدم الثاني  
كما يقال مثلا السرير كخشب  
ومصنوع للخيار ومصور بالصور  
ومقصود لجوهر السلطان

1957

ان



والله اعلم بالصواب

اعلم ان لفظ الحلم قد يطلق في المشهور على عدة معان

تدريس اللغة العربية في المدارس

والتقيد بالكونية يقتضي أن يكونها مطلق التصديق الذي يتبادر اليقينى

غزوة من الايام واما تسمية القصصين اليقيني الذي هو عبارة عن

الحق في الكرامة اثبات المطابق للواقع ولا يحسن ان يحسن العلم

بسم الله الرحمن الرحيم لا ينبغي ان يصور العرف

مضافاً فيه من محمد بن أبي المعين الثاني فذكره في كتابه

منه القطر من ماء السماء والشارب منه يكثر له الولد

قطر الذي يقع على مسافة 100 كم من العاصمة

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ

حفظ الياء في الهمزة


پیر یویدہ یسعی الذی عرف الیہا ان امرؤ من

والمسلمون على وجه النظر والالتزام

Figure 1

[illegible]

Figure 1. A map of the study area showing the location of the study sites (1-10) and the surrounding areas. The map includes the coastline of the study area, the locations of the study sites, and the surrounding areas. The map is oriented with North at the top.



يُحصل المطلوب من الشيء بان يتحرك الزهرن من ذلك الموضع

مستوراة من وجالی مبادیثم منها الیه وانما اطلق صاحب هذا القول

فما لم يهتم بهذا القدر اعتماداً على شدة ان الراسيون من الناس

نظر خواجه استاذ العلاء عليه السلام في البحر المحال المار والماضي

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ لَكَادِمٌ

بالحسن

[illegible]

سیرت النبوة: انهم ان جعلوا في السيرة النبوية

تسميها بالانسان في قوله على اصطلاح العقوليين فانهم يسمون

بسمهم عبادة عن مجموع الاقوال التي يؤذي تصديق قول وراة ذلك

الجميع في مخرج عن التفرقة من حيث الظاهر مجموع معناه بالتفسير

النسبة الى كل منها بخلاف اصطلاح الاصحاب فيقولون

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

کتابخانه عمومی

١٠٠

... ..







هو بوز مشق نوشتاری که در آن خط و کتابت و نگارش و املا

الحمد لله رب العالمين

تتبع النقيضين وهو مقلد في قوله ثم البعد المطلق راجع  
إلى ما هو المسمى بالمراد والوجه الثاني

الوجه المطلق بمعنى اللا يتصف الشيء بوجوده

من سلبه رفع السقف الخارجى للدار كفى فيه  
ارسله يوم الاحد الممطر

عن الوجود والذات في قوله وآتاهم به فضا في الجوارح والظلم

انہ فیصلہ موجودہ اجماع نہ بخیر ان ایضاً علیٰ شیء واحد و علیٰ شیء

فَقُلْ اِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اِيَّاهُ فَاتَّبِعُوهُ يَكُنْ اَنْتُمْ حَرَّةً يُرْسَلُ اَمْرًا مُبِينًا

في القصة القصيرة العلم بعد العلم

والموجود عندنا حتى يغيب نحب في ذلك انقضاء قالة قريه الكوا

این سال بس مراد با وجود هفتاد و شش سالگی او

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة

اقسم

اقسام الدولت سواء كانت وجودية او ظاهريه لان الواقع

كل ما في الوجود يا يحيى بن العباس ايضا له لوقته

واقعہ عظیم فلان نے وقت کو اپنے ہاتھ میں کھینچ لیا

افضل لغو لم يورد في كتابه مع ان لفظ الله في سورة قاف

في الايمان اوفى الايمان والاطلاق على الحق

و استمداد فيه فاما بطريق الكيفية او بطريق الجاز و على كلا التقديرين

يحب الله العفيفات اللواتي يهرون القربى

للمرءان والامرءان هذا الترتيب للابن تيمية على اصطلاح المتأخرين

لأن العلم بالذليل عندهم انما يودي الى العلم بالجدول لا غير

اعلى اصحابنا المصطفى صلى الله عليه وسلم علم انه يصدق على بعض البصير

الكتاب المسمى على جميعه لان منه يكون فقه

سید المظفر بالله اول قلی خان و ما یوقوف علیہ جو در الشیخ

لکھنؤ کا نام ہے جس کی رکنان الفیم والقرآن اور کتب و جواہر



والنقطة الأخيرة هي نسبة الى الصلوة وان كان خارجا فان كان مؤثرا  
 في وجوده يسمى عليه كالمصل بالنسبة اليها والآي وان لم يكن المؤثر  
 على الشيء الخارج فهو مؤثرا في وجود ذلك الشيء فشرط ان يسمى  
 شرطا لاظهار النسبة اليها فان قلت انه يوجب ان يكون الصلوة  
 الثانية شرطا لاظهار خارجة غير مؤثرة في وجود المصل فقولوا  
 ان وجود الصلوة الثانية يكون متاخرا عن وجود المصل لا يتوقف  
 على وجود ذلك المصل كالكلام فيه وانما تصورنا وشعرنا بالتصديق  
 الى حصوله فهو وان كانت حايثا في الشرط عند الحكم  
 لا بعد في ان يكون شرطيا في باب هذه القضية لعدم التصديق  
 في ما قلنا ان ذلك بخلافه بل عند فهم فانهم يقولون ان  
 كل ما يتوقف عليه وجود الشيء فهو يسمى عليه فغيره الى غير  
 ذلك ان قالوا ان النسبة الثانية يكون داخلية في المصل او خارجة  
 عليه فيكون شرطيا في باب النسبة برهنا فان كانت الاولى فان كان



ان يكون المصل هو ما لا يفصل او بالقوة فان كانت الاولى هي  
 الصلوة الصورية والآي الصلوة الحادية وان كانت الثانية هي  
 فهي ان يكون مؤثرا في وجود المصل او مؤثرا في اوله او في  
 فان كانت الاولى هي الصلوة الثانية وان كانت الثانية هي  
 الصلوة الثانية وان كانت الثالثة هي او جارية او عند منتهى القول  
 هي النسبة والآيات والثانية هي ارتفاع الموانع في ما جعلها  
 من تحتها على وجهه العلم الناقصة في الارباع والصلوة التي  
 في الشيء في الواقع لا يخلو عليه في النسبة الثانية  
 بعد ما يتوقف عليه وجود الشيء انما قلنا انهم يردون بها توقف  
 مطلقا ما يخلو عليه الصلوة التي تظهره انما لا يصدق على ملة  
 العدم ما يتوقف عليه وجود الشيء فضلا عن ان يصدق  
 عليه في الجملة وتجب التوقف في اول القضية بالوجود مما لا يصدق  
 ايضا وقبل اوقاف اجولة من العلم القريبة كان اولي شأنا من  
 بين كل ما يتوقف عليه وجود الشيء في النسبة الثانية

1957

والصلوة هي التي لا يفصل او بالقوة فان كانت الاولى هي  
 الصلوة الصورية والآي الصلوة الحادية وان كانت الثانية هي  
 فهي ان يكون مؤثرا في وجود المصل او مؤثرا في اوله او في  
 فان كانت الاولى هي الصلوة الثانية وان كانت الثانية هي  
 الصلوة الثانية وان كانت الثالثة هي او جارية او عند منتهى القول  
 هي النسبة والآيات والثانية هي ارتفاع الموانع في ما جعلها  
 من تحتها على وجهه العلم الناقصة في الارباع والصلوة التي  
 في الشيء في الواقع لا يخلو عليه في النسبة الثانية  
 بعد ما يتوقف عليه وجود الشيء انما قلنا انهم يردون بها توقف  
 مطلقا ما يخلو عليه الصلوة التي تظهره انما لا يصدق على ملة  
 العدم ما يتوقف عليه وجود الشيء فضلا عن ان يصدق  
 عليه في الجملة وتجب التوقف في اول القضية بالوجود مما لا يصدق  
 ايضا وقبل اوقاف اجولة من العلم القريبة كان اولي شأنا من  
 بين كل ما يتوقف عليه وجود الشيء في النسبة الثانية



ان الموضع الموقوف عليه فاما هو العمل القريب والابعد  
 والقريب ان اسم العمل التامة حقيقة عنه في جميع ما يوقف عليه  
 في العمل فليس في العمل القريب والابعد واما العمل القريب  
 فاما قصد في الحقيقة منهم لكنهم جعلوا في حكم العمل التامة سواء  
 انها مؤخره مستلزمة للعمل وقد يستونها على تامة في العمل  
 العمل الطرح للبحث في التقييد المذكور بل يجب تركه واما  
 في العمل فانه في العمل التامة التي ليست في حكم العمل التامة  
 واما العمل التامة عن العمل البعيد فانه يقع فيما نحن فيه لان العمل  
 التامة ليست من العمل بل يكون كل من العمل بها مؤخره في العمل  
 حتى يتم من انقضاء الفساد في العمل فغيره واما العمل فانه مؤخره في العمل  
 فانه ما يوقف عليه وجود الشيء بمعنى انه لا يكون واما العمل فانه مؤخره في العمل  
 العمل المذكور في العمل فانه في العمل التامة البسيط في العمل  
 في العمل في العمل فانه في العمل التامة البسيط في العمل

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
لنا فيه حكمة لا يعلمها الا الله  
العليم

[illegible]

1957



















Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, written diagonally across the page.





لأنه تعالى قد بيّن غير المتنازع مقام المتنازع فيستعمل في إنشاء جملة  
مفردة أو مقدمات مستقلة عند ذلك الغير على أنها مستقلة عند المتنازع  
ويعلم المخطئ كما إذا قال العالم حادث فلانا المنكح بين زعمائهم يستعمل  
في إنشاء البحث أن الواجب على الباحث اختيار على الوجه المستعمل في البحث  
معرفة العالم بناء على ذلك فظهر من هذا التحقيق الذي ذكرناه في  
البحث في المطالبة على التبرير والنقل نفسه وإن لم توجه على الأحكام  
ما دام أن النقل باطلاً وأما ما يقال من أن النقل على المدعى في النقل  
ليس على نقله فكل نظر فاعلم **الأول** أن النقل في غاية الدليل على  
إدعاء أي لا يتوجه المدعى على ذلك المعلن أصلاً إلا وقتئذ لا ريب أن  
الدليل بأن يقول مثلاً لا يجب التزكوة في المذنبين لأنه لو وجب عليه لوجب

على الفقير ايضا والقالي بالكل الاجماع فالقدم مثلاً ما بين الشرطية <sup>بشرطية</sup> والقدم <sup>القدم</sup> <sup>م</sup>  
كلما يتحقق الوجود على المبرون لم يتحقق شمول العدم وكلما يتحقق شمول  
العدم يستلزم انه كلما يتحقق الوجود على المبرون يتحقق شمول الوجود وكلما يتحقق شمول الوجود <sup>م</sup>  
محقق

بان یقول العالم ان هذا العمل لا خيار  
 فانما هو على الايجاب وسبب ان التمسك  
 صريحا بقوله لا خيار في التمسك  
 لانه انما هو على الايجاب وسبب ان التمسك  
 بان یقول العالم ان هذا العمل لا خيار  
 فانما هو على الايجاب وسبب ان التمسك  
 صريحا بقوله لا خيار في التمسك  
 لانه انما هو على الايجاب وسبب ان التمسك

[illegible]

فصل في بيان غلطية هذه المصلحة واما ان يكون كماله  
بذلك لم يكن له ان يكون له وجوده على تقدير عدمه  
العدم ثبت عدم حصول الوجود بان كان الوجود  
موجودا عن انفسه ثبت انه وجودا عنه فان كان الوجود  
الاولي فلا يلزم اذا لم يكن له وجودا في نفسه وان كان  
لا يتوقف على غيره فلا يلزم ان يكون له وجودا في نفسه  
سلب الوجود مستلزما لعدم وجوده في نفسه  
وهو متحقق بل بان ان يكون له وجودا في نفسه  
يكون له وجودا في نفسه وان كان له وجودا في نفسه  
كما ان قوله في المصلحة المتشعبة  
قوله وهو يتحقق في كل واحد على ان لا يتوقف  
قوله لا يتحقق في كل واحد على ان لا يتوقف





بالبحر وان كان مال بغيره من مقدرة من مقدرة  
 لم يكن فان من قبل علم الدليل كان القسم شكا وان من  
 بعد تمام الدليل في اوج بعث تمام دليله لم يعين مقدرة  
 من مقدرة المقدمات بالبحر فان من مقدرة من مقدرة  
 دليله وان مقتضى الحق بان يقول في الدليل المذكور  
 المقضية المذكورة ان ما ذكره او لم يقتضه فذلك لم  
 يقتضه وان يقول في ذلك المستبعد او لم يقتضه فذلك  
 لانهم لم يجوز ان يكون ان او يقول لانهم لم يروا ذلك انما  
 به لان لو كان كما كان في الدليل المذكور لان العكس  
 انما لم يحق شمول لعدم لم يحق شمول الوجوه المقضية المذكورة  
 هناك لم لا يجوز ان لا يكون شيا على انها جزئية او يقول لانهم لم يروا  
 تلك القضية التي جعلت بانها كما ساء وانما يزم ذلك في الحق لئلا  
 يكون في ذلك من ذلك الى الحق المذكور وان مع المستبعد

هذا هو المقصود من قوله  
 انما لم يحق شمول لعدم لم يحق شمول الوجوه المقضية المذكورة  
 لانهم لم يروا ذلك انما به لان لو كان كما كان في الدليل المذكور لان العكس  
 انما لم يحق شمول لعدم لم يحق شمول الوجوه المقضية المذكورة  
 هناك لم لا يجوز ان لا يكون شيا على انها جزئية او يقول لانهم لم يروا  
 تلك القضية التي جعلت بانها كما ساء وانما يزم ذلك في الحق لئلا  
 يكون في ذلك من ذلك الى الحق المذكور وان مع المستبعد



فما قلنا في قوله تعالى في الفصل الاول وان مقتضى  
 بل يستدل ببليل على استثناء تلك المقدرة المذكورة كما اذا قلنا  
 المقطوع ان المروية واجبة في حق الله لانه مشمول النقص  
 قول الشيخ على السلام في كل ما ذكره وكل ما يشا ولي الله في جواب  
 الماراد في كل النزاع جائز لارادة يكون مراد وبقول ان كل  
 علم ان ارادة على النزاع مقتضى بل يستدل مقتضى لانه مقتضى  
 مقتضى جميع الارادة وهو بليل الدلائل الا ان عليه فذلك  
 مع الاستدلال بغيره فبما ان الله انما لم يترك مستبعدا  
 وهو الحق والمطالبة خط وغاية ما في مقتضى الحق ليس  
 مقتضى مقتضى غيره وهو التاكيد وهو الحق مقتضى غير  
 مستبعد مقتضى من اهل النظر فاما بعض منهم هو قوله  
 يمكن الذين العمدي في الله وانما لم يسموه لا مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى وبين الحق وانما لم يسموه لا مقتضى مقتضى

هذا هو المقصود من قوله  
 انما لم يحق شمول لعدم لم يحق شمول الوجوه المقضية المذكورة  
 لانهم لم يروا ذلك انما به لان لو كان كما كان في الدليل المذكور لان العكس  
 انما لم يحق شمول لعدم لم يحق شمول الوجوه المقضية المذكورة  
 هناك لم لا يجوز ان لا يكون شيا على انها جزئية او يقول لانهم لم يروا  
 تلك القضية التي جعلت بانها كما ساء وانما يزم ذلك في الحق لئلا  
 يكون في ذلك من ذلك الى الحق المذكور وان مع المستبعد















مستطاب

في المبدأ على الوجه المذكور انما يستقيم على تصور كل ما  
 دليل العقل على طريق المناقضة او الشك في الاجمال اذا عارض  
 التام في منه العقل مناقضة او معارضة او نقض كذا يكون  
 غير التام بل العقل على الوجه المذكور فلا بد ان بيان ما اجاب عنه  
 اتصال ان كل ما ذكره العقل من النقص اجمالا وتفصيلا ومن المعارضة  
 فهو يتولى وليد وكل ما هو كذلك قد يلزمه حاج اليه وبين ضروفا بان  
 كل ما ذكره العقل على كل ما ذكره العقل ان كل ما يقع به كلام العقل  
 بسبب ذلك دليل العقل على ما ذكره العقل فاذن في هذا المقام  
 نتيجة القياس المذكور وهو ان كل ما ذكره العقل قد يلزمه حاج اليه  
 كون كل ما يحتاج اليه هو الذي قد عجز العقل في شيا هو المحط  
 به من كل من البحث وجواب بحث ما في البحث نقول ان ذلك  
 جعل النفس انما جازي من قبل الله تعالى ما ينبغي ان العقل في الحقيقة  
 اذ العقل انما كل دليل على طريق الاجمال انما العقل في الحقيقة



1957

مستطاب

في المبدأ على الوجه المذكور انما يستقيم على تصور كل ما  
 دليل العقل على طريق المناقضة او الشك في الاجمال اذا عارض  
 التام في منه العقل مناقضة او معارضة او نقض كذا يكون  
 غير التام بل العقل على الوجه المذكور فلا بد ان بيان ما اجاب عنه  
 اتصال ان كل ما ذكره العقل من النقص اجمالا وتفصيلا ومن المعارضة  
 فهو يتولى وليد وكل ما هو كذلك قد يلزمه حاج اليه وبين ضروفا بان  
 كل ما ذكره العقل على كل ما ذكره العقل ان كل ما يقع به كلام العقل  
 بسبب ذلك دليل العقل على ما ذكره العقل فاذن في هذا المقام  
 نتيجة القياس المذكور وهو ان كل ما ذكره العقل قد يلزمه حاج اليه  
 كون كل ما يحتاج اليه هو الذي قد عجز العقل في شيا هو المحط  
 به من كل من البحث وجواب بحث ما في البحث نقول ان ذلك  
 جعل النفس انما جازي من قبل الله تعالى ما ينبغي ان العقل في الحقيقة  
 اذ العقل انما كل دليل على طريق الاجمال انما العقل في الحقيقة

في المبدأ على الوجه المذكور انما يستقيم على تصور كل ما  
 دليل العقل على طريق المناقضة او الشك في الاجمال اذا عارض  
 التام في منه العقل مناقضة او معارضة او نقض كذا يكون  
 غير التام بل العقل على الوجه المذكور فلا بد ان بيان ما اجاب عنه  
 اتصال ان كل ما ذكره العقل من النقص اجمالا وتفصيلا ومن المعارضة  
 فهو يتولى وليد وكل ما هو كذلك قد يلزمه حاج اليه وبين ضروفا بان  
 كل ما ذكره العقل على كل ما ذكره العقل ان كل ما يقع به كلام العقل  
 بسبب ذلك دليل العقل على ما ذكره العقل فاذن في هذا المقام  
 نتيجة القياس المذكور وهو ان كل ما ذكره العقل قد يلزمه حاج اليه  
 كون كل ما يحتاج اليه هو الذي قد عجز العقل في شيا هو المحط  
 به من كل من البحث وجواب بحث ما في البحث نقول ان ذلك  
 جعل النفس انما جازي من قبل الله تعالى ما ينبغي ان العقل في الحقيقة  
 اذ العقل انما كل دليل على طريق الاجمال انما العقل في الحقيقة





قديماً لا يستلزم استحساناً في البرهان يستدل به فلا بد من شيك في ذلك عليه  
 كما سبق في مرقاة يجوز للمفسر أن يفسر شيكاً به وهو قوله وما يقال من أن  
 الجواب عليه في قوة النقص الالهي كما يؤيد ما هو المذكور هنا فان قلت هذا  
 الكلام يخرج عن قانون الاستحسان من حيث هو في البحث مع عدم الاستحسان  
 كل من الغفلة غير المتكفلة وكيفيت فيه فترد مع انهم على تقدير عدمها  
 واما شيك بعض النفاذ في البرهان فلا يخفى فيه وليس لكم ان تفتشوا فيه  
 غير انما شيك العقيدة التي منكم قلت المقصود من كلامنا  
 الزام استلزام شيك بان نقول اذا جعلنا النقص ما يوجب اليأس  
 الوجه المذكور في فعلك ان تجوز في الرضا ايضا لانها في قوة النقص  
 فان رجعت من هذا فنرجع ايضا ما ذكرناه اياك نقول انما  
 اختصاص الزوم التمسك بما قلناه ليس بغير هذا لاننا لم نقل ان  
 كلامنا في حق النقص هو ما قلناه في حق الزوم انما في ذلك الذي هو  
 من غير وجه التمسك مع الزمان كان الاول قد تم فلا بد من التمسك

مقامات

حصه الحافه وان كان الشان في نفسه داخل في شؤنا المتأخرين  
 امر في رضى القبول على ما قرناه من اننا نعلم في هذا العلم ثم قد ورد  
 في كتابنا بسندنا في تشرية غير شاعية في غير ذلك كانت من  
 على كونه حقيقه يكون آخره على تقدير عدم اشتراكه في الاول  
 احسن ان يكون بسندنا المستقل في آخر كلامنا في هذه المسائل  
 ولقد علمنا ان الشان في ان يكون من طرف القدر لان هناك لا تزل  
 يتوقف بعضها على بعض فاما في الجواب فنقول بعد ما عدا التفسير من الجواب  
 كونه ان المستقل لا يرد كشيء ينقطع به كلامنا في التوقف عليه في تلك  
 او المستقل لا يرد في ذلك الشان لا يكون علة وسببا له بل لا يمتنع في ذلك  
 في التفسير من ان لا وجوب ان يكون على الاول على توقف عليه وجوده بل  
 في الجواب على كونه على ترتيبه بعد في كلامنا المنع فان قلنا ان  
 لم يكن الشان علة له بل في من الوجوه فكيف يكون مقبولا وهو خلاف  
 في ذلك فانه قد علمنا في ذلك الشان لا يكون علة له بل لا يمتنع في ذلك

[illegible]



[illegible]

وسمى هذا المذهب المشيبي لانه من مشايخه ان يعلم ما سلف ذكره من الاماكن  
فمنه ينقل عنه فكان ذكره من قبله عليه فقال مع المقدمة من الدليل  
لا يجوز المستعمل ان يكون انتماء تلك المقدمة للمنوعه بمستعملها المطلوب  
الا ان يستعمل عليه بالدليل المنفرد تلك المقدمة المنوعة ومما استعمل  
وجوابه كماله ان الحق والمحققان يقولان ان كانت تلك المنوعة

[illegible]

في ميزان كائنت من تلك الحبيبة مسبوقة يكون في ذلك الخير  
فهي ساكنة وان لم تكن مسبوقة يكون في ذلك الخير في غير آخره  
فويل حال المانع عليه لان ذلك لا يختص به بل لا يجوز ان لا يكون مسبوقة يكون  
آخر اصله كاف في آخره وان لم يكن خالية عن كونها مسبوقة

آن جزو و قبولی را با امان می کند و بلکه انحصار ثابتهایم را با امان می کند  
فناک و آنرا بدین شریعت المطهر یعنی بدوشت الاعیان و موکلفان و اعدا  
المستغنی الشیخ المصنف لکون یا کون المسبوق یک یا کون متغی یا کون  
الاول و هو متغی و بدوشت بلا اشتباه و نقل بفعول و کذا و غیره  
بمعنی و کذا و غیره و کذا و غیره و کذا و غیره و کذا و غیره

والتحقيق في ذلك يستلزم في جميع هذه المسائل  
التي هي من جنسها من حيثها في جميع هذه المسائل  
والتحقيق في ذلك يستلزم في جميع هذه المسائل  
التي هي من جنسها من حيثها في جميع هذه المسائل



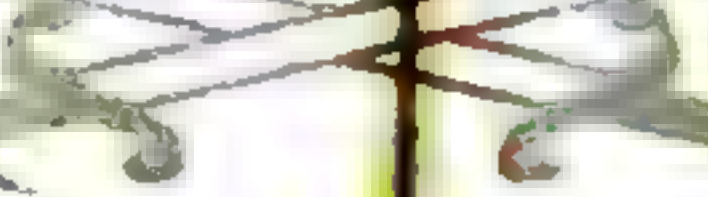




الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب من كتب الهدى والرشاد

[illegible]





۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فِيمَا يَنْتَبِهُنَّ مِنْ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُنَّ وَلَا يَضُرُّهُنَّ

عزیز المصطفیٰ علیہ السلام





فلم يفتد بهن من عمارته لانت توجيه لن تبال وكرم واثق  
فلم يفتد بهن من عمارته لانت توجيه لن تبال وكرم واثق  
فلم يفتد بهن من عمارته لانت توجيه لن تبال وكرم واثق  
فلم يفتد بهن من عمارته لانت توجيه لن تبال وكرم واثق  
فلم يفتد بهن من عمارته لانت توجيه لن تبال وكرم واثق

فإنه لا بد من أن يكون في الأصل كائن أو واجب أو متعين  
لأنه لا بد من أن يكون في الأصل كائن أو واجب أو متعين

فمنه ما ينجي من النار وما ينجي من النار

والبقية دالة على كماله وبقية صفاته وبقية نعمته وبقية  
البركة وبقية الخيرات وبقية النعمان وبقية الخصال  
والبقية دالة على كماله وبقية صفاته وبقية نعمته وبقية  
البركة وبقية الخيرات وبقية النعمان وبقية الخصال

وَالَّذِي كَفَّارُكَ الْوَاقِعَةِ فِي الْأَزَلِ وَالْآخِرَةِ وَالْغَيْبِ وَالْشَّاهِدِ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة  
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منتهى الحكمة والهدى

یوسف بن یحیی القتیبة قبل الوصف قلنا لا تمزقنا فاینما احسان الله

فَلَا يَتَلَذَّطُ الْمُكْمَلِينَ الْأَمْكَانُ ثَبُوتِيًّا لَا يَكُونُ الشَّيْءُ الْكَمِيلَ بِمَوْجِدِّهِ الْخَالِدِ

[illegible]

والتشخيص لا يتم من كون الشيء كمالا في الازل يستلزم ان يكون  
شيء الازل كمالا في ذاته لا يكون ذلك الشيء متحكما في الواقع بالاكمال

ويعتبر من الفضائل تأمل في الكتاب كمن أو لم يخففه المستعمل للحال  
عونه في التأمل في الاعتبار الأول وعلى الفرق في الاعتبار الأول

مستوفان خالص التسلیم و التمسک به الحق بقول النعمان امكانه حاشا ولا شك  
التي عرفت و قد نفع الله الامام فيكم القابلية ايضا حاشا ولا يمتنع في الاصل

وَأَمَّا الْبُخْلُ فَقَدْ تَلَوَّنَا بَعْضَهُ لِرَبِّنَا نَبِئًا  
مِمَّا كُنَّا تُلَوِّنَافْ

19



Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, covering the bottom half of the image.



سنة ان كبري الله ان في من لاسم  
و جودك عظيم او لاسم الله







[illegible]

مكتبة المخطوطات  
جامعة الكويت

[illegible]



فقد خالف في الازال والتفاد في  
مكون ان يكونا لا يندثر في  
مكون في الازال والتفاد في

فقد خالف في الازال والتفاد في  
مكون ان يكونا لا يندثر في  
مكون في الازال والتفاد في  
مكون ان يكونا لا يندثر في  
مكون في الازال والتفاد في  
مكون ان يكونا لا يندثر في  
مكون في الازال والتفاد في  
مكون ان يكونا لا يندثر في  
مكون في الازال والتفاد في

1957

بكون



مكون

مكون

مكون ان يكونا لا يندثر في  
مكون في الازال والتفاد في  
مكون ان يكونا لا يندثر في  
مكون في الازال والتفاد في  
مكون ان يكونا لا يندثر في  
مكون في الازال والتفاد في  
مكون ان يكونا لا يندثر في  
مكون في الازال والتفاد في

مكون ان يكونا لا يندثر في  
مكون في الازال والتفاد في  
مكون ان يكونا لا يندثر في  
مكون في الازال والتفاد في







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
النبينا والهادي

منه ما نلناه واجبته الواجب انما يكون كذلك ان نلوا من منافع الواجب فانه  
يركض الواجب في الملازمة فاما  
فان وجدوا في غير ذلك فليس كذلك ان الواجب يستلزم الملازمة فانه

العلم والحياة والقدرة غير تامين نازم من شأنا وحيدته كما هو علم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والله اعلم بالصواب

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِمَا يُوعَدُونَ

یکن غلام و الا مالکان و اجزاء و مخ و غیره و مالکان و اجزاء و مخ و غیره و مالکان و اجزاء و مخ و غیره

جوانه لایق جوار الحلال و قبیله ای که در انوار ایل مع الحیف و قبیله و دهان

بقول ابن عسکرت: **نحو بالاضحا** که در ترکیب این عدم المذاکره بین لایحه و اصل

بإيجاب نوايا الناس في هذا الجوانب اللطيفة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



عدم التأخر في إتمام الترتيب من عدم التأخر في إتمام الترتيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحسين عليه السلام مع شيوخه في الواقع بالفرور عكس كماله

چرا که این آیه در مورد یهودان است و یهودان در آن زمان در آنجا بودند

بسم الله الرحمن الرحيم

نَسُوا كَلِمَةَ اللَّهِ الَّتِي اتَّخَذْتُمْ يَوْمَ يَخْرُجُ فِيكُمْ خَزَنَةٌ مِّنْكُمْ وَلَمْ تُحِمْهُمْ

الحال الذي يشهد به هذا الكتاب من عدم التورم من بين الراجح في العلم

وَمِنْ ذَلِكَ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ دِينُ الْغَيْبِ

وَنُوحِیْدًا اِنْ تَقُوْلُ اِنَّیْ سَیِّئٌ مَّا یَعْمَلُ

سنة ثمان مائة وثمانين واربعمائة

وكان في ذلك على كل واحد من هؤلاء السبعة عشر من السنين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية للذين آمنوا

...











لا يكون ذلك الواجب الذي هو المعلوم لا يكون  
 ذلك الواجب الذي فرضه سبحانه في هذا  
 من كان ذلك المعلوم لا يكون الواجب أيضا لعدم  
 ذلك كان المعلوم لا يكون كانت الموجبة  
 المعلوم لا يكون الموجبة لا يكون  
 المعلوم لا يكون الواجب لا يكون

لا يكون الواجب الذي فرضه سبحانه في هذا  
 من كان ذلك المعلوم لا يكون الواجب أيضا لعدم  
 ذلك كان المعلوم لا يكون كانت الموجبة  
 المعلوم لا يكون الموجبة لا يكون  
 المعلوم لا يكون الواجب لا يكون

لا يكون الواجب الذي فرضه سبحانه في هذا  
 من كان ذلك المعلوم لا يكون الواجب أيضا لعدم  
 ذلك كان المعلوم لا يكون كانت الموجبة  
 المعلوم لا يكون الموجبة لا يكون  
 المعلوم لا يكون الواجب لا يكون

1957

لا يكون ذلك الواجب الذي فرضه سبحانه في هذا  
 من كان ذلك المعلوم لا يكون الواجب أيضا لعدم  
 ذلك كان المعلوم لا يكون كانت الموجبة  
 المعلوم لا يكون الموجبة لا يكون  
 المعلوم لا يكون الواجب لا يكون

لا يكون الواجب الذي فرضه سبحانه في هذا  
 من كان ذلك المعلوم لا يكون الواجب أيضا لعدم  
 ذلك كان المعلوم لا يكون كانت الموجبة  
 المعلوم لا يكون الموجبة لا يكون  
 المعلوم لا يكون الواجب لا يكون

لا يكون الواجب الذي فرضه سبحانه في هذا  
 من كان ذلك المعلوم لا يكون الواجب أيضا لعدم  
 ذلك كان المعلوم لا يكون كانت الموجبة  
 المعلوم لا يكون الموجبة لا يكون  
 المعلوم لا يكون الواجب لا يكون



وأيضا يمكن اعتبار ان شمول  
الولاية على جواز ولا يستلزم  
الحكم ايضا لان ان يكون ذلك  
بعض المعلوم كونه الوجود

الولاية على جواز ولا يستلزم  
الحكم ايضا لان ان يكون ذلك  
بعض المعلوم كونه الوجود

وأيضا يمكن اعتبار ان شمول  
الولاية على جواز ولا يستلزم  
الحكم ايضا لان ان يكون ذلك  
بعض المعلوم كونه الوجود

وأيضا يمكن اعتبار ان شمول  
الولاية على جواز ولا يستلزم  
الحكم ايضا لان ان يكون ذلك  
بعض المعلوم كونه الوجود

وأيضا يمكن اعتبار ان شمول  
الولاية على جواز ولا يستلزم  
الحكم ايضا لان ان يكون ذلك  
بعض المعلوم كونه الوجود

وأيضا يمكن اعتبار ان شمول  
الولاية على جواز ولا يستلزم  
الحكم ايضا لان ان يكون ذلك  
بعض المعلوم كونه الوجود

الولاية على جواز ولا يستلزم  
الحكم ايضا لان ان يكون ذلك  
بعض المعلوم كونه الوجود

وأيضا يمكن اعتبار ان شمول  
الولاية على جواز ولا يستلزم  
الحكم ايضا لان ان يكون ذلك  
بعض المعلوم كونه الوجود

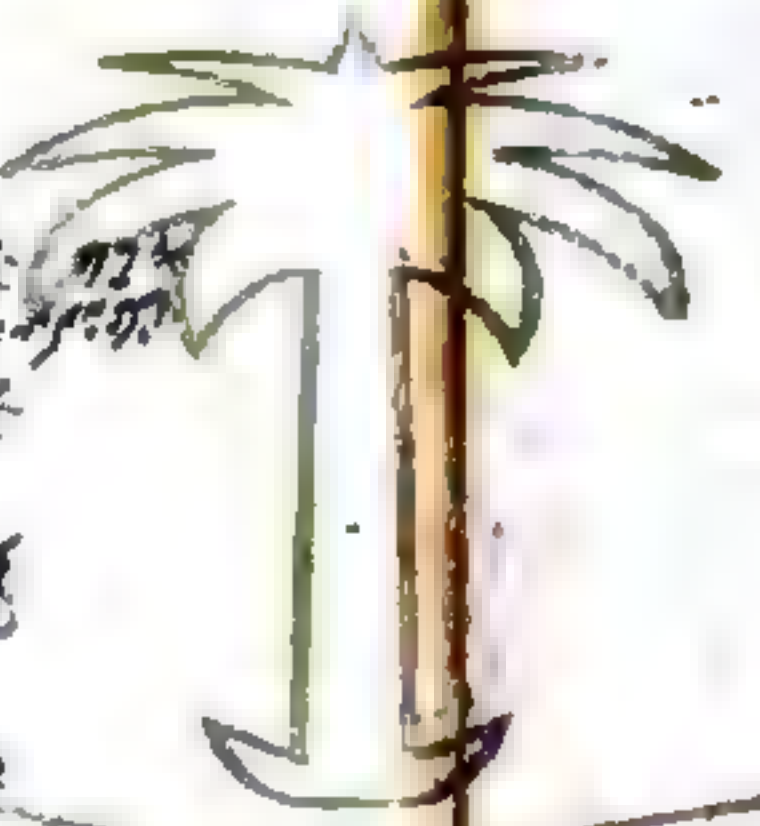
وأيضا يمكن اعتبار ان شمول  
الولاية على جواز ولا يستلزم  
الحكم ايضا لان ان يكون ذلك  
بعض المعلوم كونه الوجود

وأيضا يمكن اعتبار ان شمول  
الولاية على جواز ولا يستلزم  
الحكم ايضا لان ان يكون ذلك  
بعض المعلوم كونه الوجود



الشيء

الشيء شمول العدم يلزم ثبت نقيض شمول العدم على تقدير اشتاء  
 العدم ايضا لان العلية اذا كانت ثابتة كان نقيض شمول العدم  
 ثابتا **لذلك لا بد ان يكون ثابتا في الجدة والآي** وان لم يكن  
 شمول العدم ثابتا على تقدير اشتاء العلية **لانها كانت العلية**  
 لوجودها **وعدا هذا** فليكن ان القوم ان نقيض شمول العدم يوجد  
 على تقدير وجود العلية كما ذكرنا قبل فان عدم على تقدير وجود العلية  
 ايضا يلزم للعدم وجودا واحدا بالثبت وفي هذا المقام انما  
 لازم الملاءمة بين وجوده ولاحدا ما وجد **فانما مطلق القوم بين**  
**لا يستلزم الدولة** وان يكونا **ايسلما** وفي الشيء الاكل واما عدم ما  
 يجوز ان يكون وقع عدم نقيض شمول العدم على تقدير عدم العلية  
 غير ثابت في الدولة من جهة العدم كما في سائر الاحكام الجدية في الدولة  
 كالحال واما ان هذا الدليل ان كان صحيحا في مقدمات يلزم ان يكون  
 ثابتا في الدولة **لانها كانت العلية** وهو سراج هدية العقل بالبيان للعدم



1957

فانما نفي العلية بالذات في حين ان يكون كذا بالامكان **لانها كانت**  
 فان كان ذلك لان ثبوت العدم لازم لثبوت العلية **لانها كانت**  
 فليكن يجب ان يكون كمن الوجود ولا يلزم ان يكون الامكان **لانها كانت**  
 جاز الامكان العدم الذي يكون وجوده عدا هذا **لانها كانت**  
 نقيض شمول العدم لان يبعد شمول الدولة **لانها كانت**  
 واما ما كان من الشيء ليعمل شمول الدولة **لانها كانت**  
 يلزم ثبوت احد **لانها كانت** وهو المطلوب **لانها كانت**  
 من الترتيب المذكور المستلزم لطلوع الدولة **لانها كانت**  
 في تقدير البحث فان **لانها كانت** **لانها كانت**  
 فليكن **لانها كانت** **لانها كانت**  
 الدولة كما في الواقع في نفس الامر **لانها كانت**  
 على شمول الدولة **لانها كانت**  
 جاز ان يستلزم الحال **لانها كانت**

هذا هو المطلوب  
 لانها كانت  
 لانها كانت

لانها كانت  
 لانها كانت

لانها كانت  
 لانها كانت  
 لانها كانت



Am 15. April 1871

1957

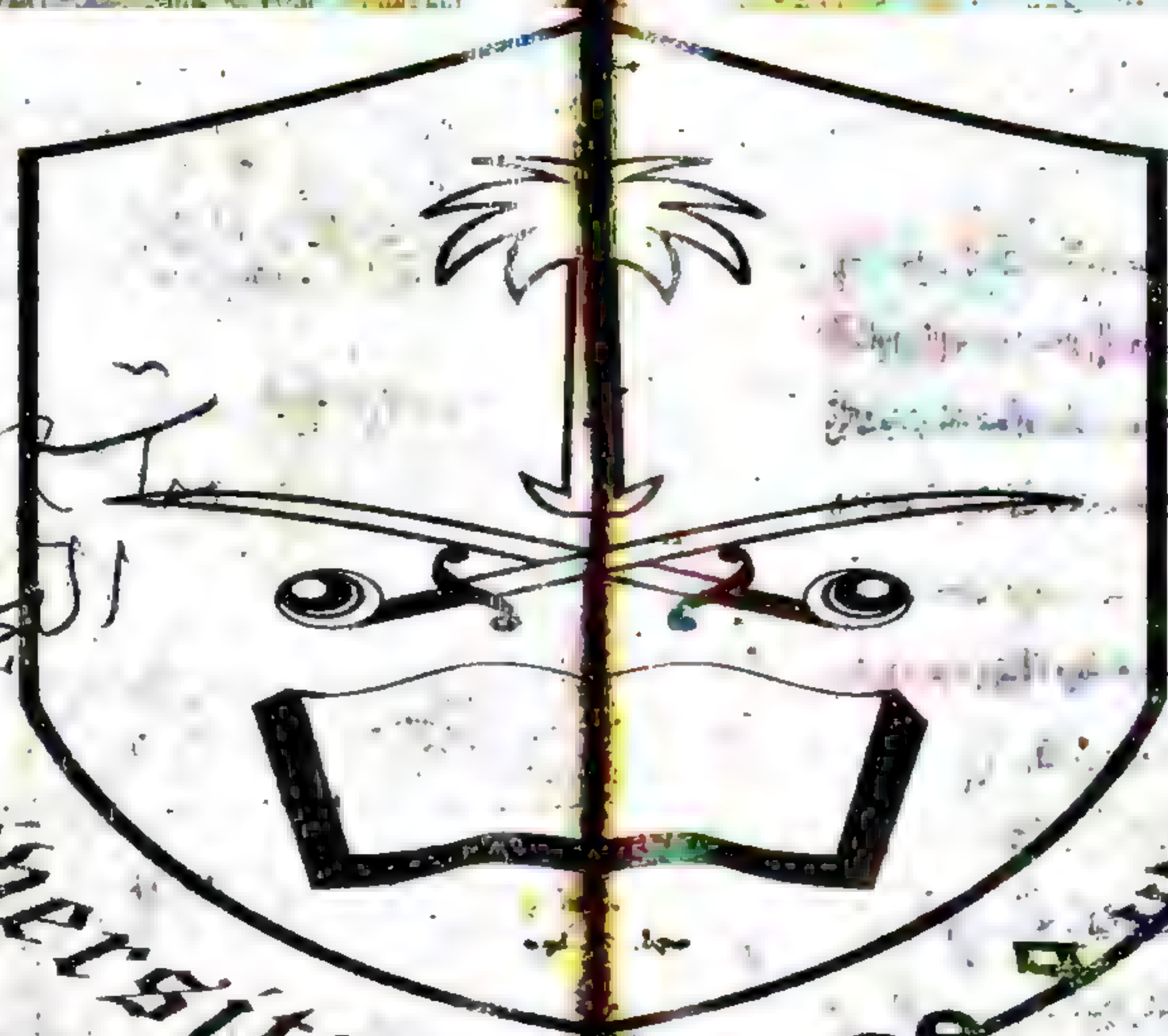
# OPMILCO

[illegible]



King Saud

University



1957

جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University







قوله انما الصفات الكليات  
في خصوص قول في قول الاتف  
يقال في القول المخصوص ليس كما  
يؤمن ظاهر العبارة غير

ان في قول الله تعالى  
لا تقبلوا منكم

قوله انما الصفات الكليات  
في خصوص قول في قول الاتف  
يقال في القول المخصوص ليس كما  
يؤمن ظاهر العبارة غير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على سلك طريق العلم بالدين على لفظه

حقيقة الله عند المحققين اظهر صفاتها كماله دون القول المخصوص

لا يقال كيف يصح لشيء ما هو مفهوم عقلا وشراعا اذ قيل في السنة

تهدم الصدقة وقال الله تعالى ولا تبطلوا صدقاتكم بالمال والادى

لا يقال قول هذا القول في العبادات عراقي بانه مجرد عن صفات

واستحقاقا قد بانه حقيقة بان عين عينا بهذه النعمة الجليلة لا انما

بانه من عينا سنة على ذلك المذموم هو توبخ لا من تنبيه

كيف وقدر في القدر بل الله بنى على ذلك الحاجة الى ان يقال

انها العبادات في حق الله تعالى فان افعاله تعالى لا يتصف

بالجمع والامتنان قال المنزه في الصدقة عن صفات هذا المقام

فلم يأت في هذا المقام بما يقتضيه كمال من من عليه القبول

والاعتراف من صفات الانشاء في كسور العبادات الاشتقاق كما يتوهم ولو قال مصدر في عليه

لكان اسلم كما به لا يستحق ذلك من حيث المعقول في افضل النعم

فيه اشعار بوجه القيصير في يد سائر النعم التي وهبها الله تعالى

في غير كسب من العبد وفي لفظ الواجب اشارة الى عدم ذلك في العبد

الواجب الظاهر انه ذكر مع وضوحه رد على الحكماء اذ واجب العقل

هو العقل العاشر المعنى بالعقل العقلا منه عليهم التحية

والسلام وقد انه لم يعم التسمية بين النبي والنبي في هذا المقام

والمعنى في قوله لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان

يعرف بين هذا وبين صريح الصلوة وما قوله عليه السلام

لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان

يعرف بين هذا وبين صريح الصلوة وما قوله عليه السلام

لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان

يعرف بين هذا وبين صريح الصلوة وما قوله عليه السلام

لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان

يعرف بين هذا وبين صريح الصلوة وما قوله عليه السلام

لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان

قوله انما الصفات الكليات  
في خصوص قول في قول الاتف  
يقال في القول المخصوص ليس كما  
يؤمن ظاهر العبارة غير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على سلك طريق العلم بالدين على لفظه

حقيقة الله عند المحققين اظهر صفاتها كماله دون القول المخصوص

لا يقال كيف يصح لشيء ما هو مفهوم عقلا وشراعا اذ قيل في السنة

تهدم الصدقة وقال الله تعالى ولا تبطلوا صدقاتكم بالمال والادى

لا يقال قول هذا القول في العبادات عراقي بانه مجرد عن صفات

واستحقاقا قد بانه حقيقة بان عين عينا بهذه النعمة الجليلة لا انما

بانه من عينا سنة على ذلك المذموم هو توبخ لا من تنبيه

كيف وقدر في القدر بل الله بنى على ذلك الحاجة الى ان يقال

انها العبادات في حق الله تعالى فان افعاله تعالى لا يتصف

بالجمع والامتنان قال المنزه في الصدقة عن صفات هذا المقام

فلم يأت في هذا المقام بما يقتضيه كمال من من عليه القبول

والاعتراف من صفات الانشاء في كسور العبادات الاشتقاق كما يتوهم ولو قال مصدر في عليه

لكان اسلم كما به لا يستحق ذلك من حيث المعقول في افضل النعم

فيه اشعار بوجه القيصير في يد سائر النعم التي وهبها الله تعالى

في غير كسب من العبد وفي لفظ الواجب اشارة الى عدم ذلك في العبد

الواجب الظاهر انه ذكر مع وضوحه رد على الحكماء اذ واجب العقل

هو العقل العاشر المعنى بالعقل العقلا منه عليهم التحية

والسلام وقد انه لم يعم التسمية بين النبي والنبي في هذا المقام

والمعنى في قوله لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان

يعرف بين هذا وبين صريح الصلوة وما قوله عليه السلام

لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان

يعرف بين هذا وبين صريح الصلوة وما قوله عليه السلام

لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان

يعرف بين هذا وبين صريح الصلوة وما قوله عليه السلام

لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان

يعرف بين هذا وبين صريح الصلوة وما قوله عليه السلام

لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان

قوله انما الصفات الكليات  
في خصوص قول في قول الاتف  
يقال في القول المخصوص ليس كما  
يؤمن ظاهر العبارة غير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على سلك طريق العلم بالدين على لفظه

حقيقة الله عند المحققين اظهر صفاتها كماله دون القول المخصوص

لا يقال كيف يصح لشيء ما هو مفهوم عقلا وشراعا اذ قيل في السنة

تهدم الصدقة وقال الله تعالى ولا تبطلوا صدقاتكم بالمال والادى

لا يقال قول هذا القول في العبادات عراقي بانه مجرد عن صفات

واستحقاقا قد بانه حقيقة بان عين عينا بهذه النعمة الجليلة لا انما

بانه من عينا سنة على ذلك المذموم هو توبخ لا من تنبيه

كيف وقدر في القدر بل الله بنى على ذلك الحاجة الى ان يقال

انها العبادات في حق الله تعالى فان افعاله تعالى لا يتصف

بالجمع والامتنان قال المنزه في الصدقة عن صفات هذا المقام

فلم يأت في هذا المقام بما يقتضيه كمال من من عليه القبول

والاعتراف من صفات الانشاء في كسور العبادات الاشتقاق كما يتوهم ولو قال مصدر في عليه

لكان اسلم كما به لا يستحق ذلك من حيث المعقول في افضل النعم

فيه اشعار بوجه القيصير في يد سائر النعم التي وهبها الله تعالى

في غير كسب من العبد وفي لفظ الواجب اشارة الى عدم ذلك في العبد

الواجب الظاهر انه ذكر مع وضوحه رد على الحكماء اذ واجب العقل

هو العقل العاشر المعنى بالعقل العقلا منه عليهم التحية

والسلام وقد انه لم يعم التسمية بين النبي والنبي في هذا المقام

والمعنى في قوله لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان

يعرف بين هذا وبين صريح الصلوة وما قوله عليه السلام

لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان

يعرف بين هذا وبين صريح الصلوة وما قوله عليه السلام

لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان

يعرف بين هذا وبين صريح الصلوة وما قوله عليه السلام

لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان

يعرف بين هذا وبين صريح الصلوة وما قوله عليه السلام

لا يرد على غير حجة عقلا وشراعا اللهم لا ان



وهو ان يقال ان تلك النقا عن سواد طريق لا يصل الى المط  
فانه مستعد الشروا في حاشيته على شرح المطالع تدعى  
التقيا بعد من حصل المطالع بطريق لا يصل  
اليه فليكن يسمى ما ذكره في حاشيته غير محتاج الى  
البيان انما هو كلامه وحاصل الدعوى ان السالك  
لا بد له من طلب وشفوق في الحق

عطف تفسيرا لآية الخاف من ان يقال  
بالذات في قوله واحد بالذات  
الماهية النوعية لا الواحدة بالذات  
وحده تستحيية في

واما في الجوانب والاشياء  
دون جودها والاشياء لا انما  
تحت في امر عرض فافترا لا يكون  
دون الثاني في غاية كمال  
القاسية في الله

وهو كون العلم والتعلم واحدا  
بالماهية وتعدد الذات في  
الخصوصيات وما في كون  
في الاول ان يكون العلم في ذاته  
هذا قد عرفت ان العلم في ذاته  
المعلومات والتعلم ايراد قول  
واين التماثل والتماثل في العلم  
الان لا مطلق الكيف في شيا

ولا يمكن ان يحاط به في ان  
ان العلم في الحقيقة بالعلم  
ان العلم في الحقيقة بالعلم  
ان العلم في الحقيقة بالعلم  
ان العلم في الحقيقة بالعلم

والكل وارد في التفسير وصرح به اكوهرى وغيره ومن هذا  
الفريق ان دفع ما قيل في ان تعريف الهداية بوجودان بل هو  
ان المطلوب جمل قطعا لان ذلك الوجودان هو الاهداء  
في كلام المفسر في قوله لا الهداية لا احتمال ان يكون التعريف للهداية بمعنى الهداء

فولس  
حاصل القول في تعارض الضلالة في الهداية  
لان الهداية هي الهداية المستقيمة مشاهدين  
الهداية المستقيمة مشاهدين

**فصل** في الاول كون اي كلف معنى الهداية ولا هتداء

والهداية تطلق بمعنى ان لفظ الهداية لا الهداية

المراد في الاهداء كما يتوهم من اعادة المعرفة معرفة

على الدلالة عليها بوصف الى المطلوب لعله ذكر دون الدلالة

الموصلة الى الحقيقة لا تتعاضد بقوله تعالى وما ثوبه غير شام

فما يستعمل الصي على الهدى كناية قد يناقش بان ما ذكره

ايضا يقتضيه قوله تعالى انك لا تهدي من اجبت له

لوجود الدلالة لا حقه قطعا منه عليه السلام في الثاني

ليس بانما في الثاني على انه تدبير لا يحل انما ان يقيد ما

يوصل الى المطلوب بالفعل فالتقصير وارد وما بالثاني

فتشبه في الموصلة ولا تقتض بالمثل تاويل **التفسير**

اي تفسير متعاضد من الشبه والتكوك او يكون بمعنى المصدر

المجهول على انه قد مضى ما مضى من كون التعلم والتعليم

واما فتايل **وقد يقال** ان نقل عنه في المراسي

فعلها ذكره هذا التعامل كون الجاهل في المعرفة وعليها ذكرناه

مكون في النسبة لا غير هذا صريح في ان الحافظ في الحقيقة

هو المراتبات لا الالاب انفسها فينا قس فيه بانه كذا

لا يجوز ان كون الحافظ في الحقيقة هو الاداب والرياسة

شركه وانما يصار الى الجاز عند تعذر الحقيقة واما

افادة التبيين والبالغة فاصلة من قول المتعذر للشر

وغير نصية قوله وان لم يتحقق بدون ما يتبعها فيمكن انما

وهو ان يقال ان تلك النقا عن سواد طريق لا يصل الى المط  
فانه مستعد الشروا في حاشيته على شرح المطالع تدعى  
التقيا بعد من حصل المطالع بطريق لا يصل  
اليه فليكن يسمى ما ذكره في حاشيته غير محتاج الى  
البيان انما هو كلامه وحاصل الدعوى ان السالك  
لا بد له من طلب وشفوق في الحق  
عطف تفسيرا لآية الخاف من ان يقال  
بالذات في قوله واحد بالذات  
الماهية النوعية لا الواحدة بالذات  
وحده تستحيية في  
واما في الجوانب والاشياء  
دون جودها والاشياء لا انما  
تحت في امر عرض فافترا لا يكون  
دون الثاني في غاية كمال  
القاسية في الله  
وهو كون العلم والتعلم واحدا  
بالماهية وتعدد الذات في  
الخصوصيات وما في كون  
في الاول ان يكون العلم في ذاته  
هذا قد عرفت ان العلم في ذاته  
المعلومات والتعلم ايراد قول  
واين التماثل والتماثل في العلم  
الان لا مطلق الكيف في شيا  
ولا يمكن ان يحاط به في ان  
ان العلم في الحقيقة بالعلم  
ان العلم في الحقيقة بالعلم  
ان العلم في الحقيقة بالعلم  
ان العلم في الحقيقة بالعلم  
والكل وارد في التفسير وصرح به اكوهرى وغيره ومن هذا  
الفريق ان دفع ما قيل في ان تعريف الهداية بوجودان بل هو  
ان المطلوب جمل قطعا لان ذلك الوجودان هو الاهداء  
في كلام المفسر في قوله لا الهداية لا احتمال ان يكون التعريف للهداية بمعنى الهداء  
فولس  
حاصل القول في تعارض الضلالة في الهداية  
لان الهداية هي الهداية المستقيمة مشاهدين  
الهداية المستقيمة مشاهدين

وهو ان يقال ان تلك النقا عن سواد طريق لا يصل الى المط  
فانه مستعد الشروا في حاشيته على شرح المطالع تدعى  
التقيا بعد من حصل المطالع بطريق لا يصل  
اليه فليكن يسمى ما ذكره في حاشيته غير محتاج الى  
البيان انما هو كلامه وحاصل الدعوى ان السالك  
لا بد له من طلب وشفوق في الحق  
عطف تفسيرا لآية الخاف من ان يقال  
بالذات في قوله واحد بالذات  
الماهية النوعية لا الواحدة بالذات  
وحده تستحيية في  
واما في الجوانب والاشياء  
دون جودها والاشياء لا انما  
تحت في امر عرض فافترا لا يكون  
دون الثاني في غاية كمال  
القاسية في الله  
وهو كون العلم والتعلم واحدا  
بالماهية وتعدد الذات في  
الخصوصيات وما في كون  
في الاول ان يكون العلم في ذاته  
هذا قد عرفت ان العلم في ذاته  
المعلومات والتعلم ايراد قول  
واين التماثل والتماثل في العلم  
الان لا مطلق الكيف في شيا  
ولا يمكن ان يحاط به في ان  
ان العلم في الحقيقة بالعلم  
ان العلم في الحقيقة بالعلم  
ان العلم في الحقيقة بالعلم  
ان العلم في الحقيقة بالعلم  
والكل وارد في التفسير وصرح به اكوهرى وغيره ومن هذا  
الفريق ان دفع ما قيل في ان تعريف الهداية بوجودان بل هو  
ان المطلوب جمل قطعا لان ذلك الوجودان هو الاهداء  
في كلام المفسر في قوله لا الهداية لا احتمال ان يكون التعريف للهداية بمعنى الهداء  
فولس  
حاصل القول في تعارض الضلالة في الهداية  
لان الهداية هي الهداية المستقيمة مشاهدين  
الهداية المستقيمة مشاهدين



احتمالين من الشرط وغيره لكن ما نقل عنه في احوالهم يعني  
الارض واما ما يقال من ان احوالهم في الحقيقة هو الله  
تعالى والعقل بمعنى ذلك عن هذا قائل **قوله** مباينة وبأيد  
قبل افادة المباينة والتبنييه ماصلة على كل من الوجهين  
فتخصص التبنييه بالاول والمباينة بالثاني من ضيق  
المعنى **قوله** بطريق اطلاق اسم المتعلق المحقق احتماليين  
للفظ ومعنى اطلاق الادب على ما يتعلق بها من  
الرماية لكنه في بعض المفرد والطلاق الحافظة التي هي  
الرماية على الادب لكنه في ضمن الجملة **قوله** الباطن هو  
المع هو حقيقة في جميع القول في سلك ومنه فظن الشرح  
على تشبيه الكلمات بالدرر **قوله** بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح  
في الميزان فخرانة لا يخفى **قوله** وهو ما يطابق الواقع وكان  
ان يقال ارض عنه تعريفا لا الهام مع تقدمه ذكره لان  
تصور المضاف يتوقف على تصور المضاف اليه وقد ناقش  
فيه بان تصور المضاف من حيث انه مضاف يتوقف  
على تصور المضاف اليه لانه حيث هو هو التعريف يمتد  
التصور من حيث هو هو لانه حيث الاضافة وكذا المناقشة  
على ما نقل عنه في احوالهم ان كمال الجواب معقوله  
يجوز نسبة وصفية بالنسبة اليه كما بين التعريف  
والمنفرد تأمل **قوله** على ان العوض قبل بطريق المنفرد  
دون ادستغاضة لا غير بما باعدس وانكبت بطريق المنفرد

والمعنى ان الله تعالى قد علم ان هذا هو الحق  
فلا شك في ان الله تعالى قد علم ان هذا هو الحق  
فلا شك في ان الله تعالى قد علم ان هذا هو الحق

[illegible]

ان الالتقاء لا يتناول وقبل الابد من غير الجمع الموسومة وقبل  
 ما يكون بطريق الضيق فهو حق وغيره غير محقق الموسومة  
 لانه شر محض ويرد عليه قوله تعالى فانهما جفوها وتقول  
 ويلين الاستدراك ايضا في قولهما الهام الحق والهاسد  
 الصواب وامثاله ويمكن ان يجاب عنه الاول بان المراد  
 من الالهام ههنا مجرد الالهام كما صرح به في الكفا في معنى  
 الثاني بالجمع بها ايضا لكنه يكتفي قبل الحق اذ القيا بالله تعالى  
 شيئا في المردع وهذا يتناول القبار الشر ويستلزم كونه  
 الهاما وفيه من الاستبعاد لا يخفى واما الموسومة فخرجه  
 عنه ايضا لانها من الضبط لا يلزم عليه اعادة الخير وكذا  
 ما يفني غبارا كما ان اقرب قوله ومعنى كوني اعملا  
 انما تصرفه مع وضع المراد فعلا ما يتوهم من ظاهر العبارة  
 ما يفهم كل واحد في مثل قوله **دُثِّبَتْ كُنْهٌ عَلَى لَيْسَةٍ قَهْرٌ**  
 بحيث يقع الجحاشان الى حصول معنى الترتيب لغيره ولا يخفى  
 حصوله اصطلاحا ايضا اذ يصح الملا فاسم الواحد على ما وقع  
 بهذا الوضع من بين الاوصاف الستة الممكنة التي كل استنها  
 يقتضي التاليف مطلقا **باب** الفصل الثالث في كاشته  
 ترك وجده كصر في المعنوية المشبهة لانه يتصرف في امثاله  
 كصر المعنوية وما ذكره من ان المعنوية عند ما المعنوية بالثاني  
 اول والاولة الثاني والثاني في اما ان يتوقف عليه المعنوية  
 اول والاولة الاول والثاني الثالث لا يخفى ان القسم الاصح

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]



هذا أصغر القياس كبراه قولنا وكل ما هو كذا فلن يستحسن ذكره بين معانيه القوة فالنظر البصيرة لم يستحسن ذكره فيها  
فقولنا بناء على أن القوة إشارة إلى قياس استثنائي قائم على كبري الذي لا ينظر فيه وتوضيحه أن ذكر الماخورة في المعنى  
المصطلح عليه بين معانيه القوة يبرز اتحاد المعنى والقوى والاصطلاح في كتابنا على أن القوة تكون علم الاصطلاح  
فالقديم مثله فقولنا بناء على التخصيص من المعقولة الاستثنائية وذلك فينا اقتض مشي الهلالية في القياس الاستثنائي  
وتعديده لأن الاتحاد على تقدير

منه على انه يقتضي ان يكون ذكر الثالث عبثا فالاولى ان  
يقال وجه البسط في العصول الثلاثة ان المذكور اما المقصود  
بالدالة في ما ما ينتفع فيه اذ لا وجود للثالث فالاول  
الثاني والثالث في امل ما يتوقف عليه المقصود اولا والاول الاول

والثاني المثلث **قوله** الفصل الاول اكم اعمان الباعث الاول  
المعرفة المضمرة اذ هي اسبق من معرفة المركبات وثانيها الى  
معرفة ترتيب البحث بتوجه البعض والمعارضة وغيرها وثالثها

الى كيفية استعمالها في مسائل شتى ليحصل له ملكة الاستحضار **فصل** في معرفة كيفية المناظرة  
حتى شاء. فلهذا رتب العضو كذلك **فصل** في المناظرة قدم  
تعرينها لان العهود في الرسالة معرفة كيفية المناظرة

ومعرفة كيفية الشيء تنوقف على معرفة ذلك الشيء لا على  
معرفة انفسها واضروا ان سلم فليس تلك الثابتة وذلك  
يقتضي تقديم تعريفها على ما في التعريفات جروا فلا بد من

عليه ما قبل ذلك لا يقتضي تعدي التعريف بها على سائر  
التعريفات **فما علم** اوضح النظر على الابصار لانه  
تركه النظر باليسيرة مع ان المعنى ذكره فخرج المقدمة

لأنه ما خذ في المعنى الاصطلاحي على ما يستحسن ذكره بين  
معانيه اللغوية بناء على أن اللغوي غير الاصطلاحي إنما  
يناقش بأن المعاني هي صلة تروا في الصور بل اختاره له

الى النكاح مع ابن كوكه فاحضر اشعار ما بها منبه والتوجيه  
 فانه اظهر ما شئى راضى ما ظهر نصف لا يخفى واما  
 عن الامور التي هي في هذا الكتاب من الامور التي هي في هذا الكتاب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الكيفية لا تفتقر الوجود في الاعمالي  
على معرفة ما تفتقر معرفة ذلك في  
نفسه في بمثابة توكفها على معرفة  
والكيفية

والله اعلم  
المرحوم في محنته و غمها و حزنه  
فقد تيسر في يومنا هذا كونه في الجنة  
بما الا ان الحصار كف عن راحة بيتها  
الحق الكسبر يا سادتي  
يقدر ان

لوقالنا على ان القصور غرق فوضف  
الاصطلاح لم يرد في مستأقصة

فمنه على

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*

Handwritten notes in Arabic script, likely from a manuscript or notebook.

لأننا التفتي هذا المصطلح ما أتى في نظر في مثل كتاب الصفا  
المنداول المتكفل لتفاصيل المما في القوة حقيقة وبما  
وكذا في محل اللحن مناقش فيه بانه وارد في الكلام كاش  
نحوه

من ان يحصى بحوله تعالى قل انظر يا ايها في السموات وقول  
تعالى فانظر الى اثار رحمة الله الاية حتى ان الائمة اشتوا  
وجوب النص في معرفة الله تعالى بامثاله وقال البهقي  
فانظر الى اثار رحمة الله تعالى بامثاله

ففي كتابه النظر يستعمل على ضربين فالأول في كل ما يرجع إلى  
أصل واحد وهو طلب الإدراك منها النظر بمعنى الانتظار  
ومعنى الرحمة فهو قوله تعالى ولا ينظر إليهم ويعجل الهلاك  
ولا ينظر إليهم ولا ينظر إليهم ولا ينظر إليهم ولا ينظر إليهم

كقوله تعالى انظر كيف فصلنا وقوله تعالى ولا يمشون  
في ملكوت السموات وقوله تعالى انظر ون الى الابل وبمعنى  
المقابلة كقوله تعالى انظر الى وان تلاقى والى غير  
ذلك وفي هذا التقاطع وصداقة بين وهوان يكون

فذلك ومعهذا العقل ظهر وجها من وجهي وهو ان يكون  
من النظر بعض المقابلة وهو اظهر من الكل <sup>نفسه</sup> هي النظرة <sup>نفسه</sup> قال صاحب المقدمة د في شرح المقدمة هي النظر من اجابتيين <sup>من وجهي</sup> <sup>من وجهي</sup> في

ففي السبيل بين الشيعة اهل البيت والاصحاب  
فرضها وفيه بحث اذهبا كثر لا مناظره والاصواب انما  
مدافعة الكلام من الجائزين اظهر والاصواب وقد مر فيها  
ههنا بما عرفها به المصنف في خروجه المصنف استا بعه له **قول**

معنى الصفات النفسانية لا بمعنى الفكر الذي هو ترتيب  
أشياء معلومة للتأدي الضموني وتظهر في تقدمه قبل  
الاعراض النفسية التي هي الصفات النفسانية

بعض النمل الذي في قديم

فان المعقول ان

في المظلة  
لنزلها بين  
المصطفى

لعلها بانها  
 وقد فرغنا  
 فله فله  
 وقد فرغنا

هو تيسب لا فتارة المياحة بعد الحظية  
 الفخا طبع في الحظية في سنة ١٢٩٢  
 قد علمه الفخا - فاجع في الحظية  
 في صنف من صنف السور الثالث  
 لا بعض الفخا

بسم الله الرحمن الرحيم



بجيب الظاهر في صدد ان يحته لاظهار الصواب بعد  
ينافيه غرضية الاصا به اذ بينه وبين اظهار الصواب  
فوق وفيما انه ليس اظهار الصواب غرضاً يجب الحقيقة  
للمعالم من حيث بل يجب الظاهر والكلام بما هو فرض  
له كجيب الحقيقة من البحث فما تنافى وان وافق  
لا يندفع منه بل لا غرض له فيه سوى التعليل كما يشرحه  
قوله فقط الا ان يتعسف واما عدم كونه مناهضة  
فهم اذ اكثر الباشقة والمناظرة الواقعة بين المتناظرين  
في المناظرة والجدل ليس لاظهار الصواب بل هو لبيان  
يتمدح من حقيقة القبول بل من ظاهره لاظهار  
ونانها يندفع من قوله لا يوجب وجوب حصوله بعده  
ونانها يندفع من قوله بمعنى التفات النفي  
لا بمعنى الفكر الذي ان كان نفساً لها التفات  
وان لم يكن لها فكر بالمعنى المذكور قد يناقضه بان  
السائل لا بد له من الحركات الفكرية ليعلم ان منه واد  
ام لا اذ من المقدمة ما لا يتوجه عليه التبع اصلاً كالبدن  
بما الضرورة له من تبيين معلومة على وجه تدرج الى  
استعماله محمول وهو مورد المنع الا ان يقال لا دخل  
الفكر في كون البحث مناهضة وانما دخل الدخول للفكر الواقع  
في نفس الحكم المتنازع فيه فبوتنا وانقضاء ولا يبعد  
هو مركب من ثلث صور يندفع من قوله جابني المتناظرين

الظاهر ان المقصود من هذا الكلام هو بيان ان الظاهر لا يظهر الصواب بل هو لبيان حقيقة القبول بل من ظاهره لاظهار  
الظاهر ان المقصود من هذا الكلام هو بيان ان الظاهر لا يظهر الصواب بل هو لبيان حقيقة القبول بل من ظاهره لاظهار  
الظاهر ان المقصود من هذا الكلام هو بيان ان الظاهر لا يظهر الصواب بل هو لبيان حقيقة القبول بل من ظاهره لاظهار

بجيب الظاهر في صدد ان يحته لاظهار الصواب بعد  
ينافيه غرضية الاصا به اذ بينه وبين اظهار الصواب  
فوق وفيما انه ليس اظهار الصواب غرضاً يجب الحقيقة  
للمعالم من حيث بل يجب الظاهر والكلام بما هو فرض  
له كجيب الحقيقة من البحث فما تنافى وان وافق  
لا يندفع منه بل لا غرض له فيه سوى التعليل كما يشرحه  
قوله فقط الا ان يتعسف واما عدم كونه مناهضة  
فهم اذ اكثر الباشقة والمناظرة الواقعة بين المتناظرين  
في المناظرة والجدل ليس لاظهار الصواب بل هو لبيان  
يتمدح من حقيقة القبول بل من ظاهره لاظهار  
ونانها يندفع من قوله لا يوجب وجوب حصوله بعده  
ونانها يندفع من قوله بمعنى التفات النفي  
لا بمعنى الفكر الذي ان كان نفساً لها التفات  
وان لم يكن لها فكر بالمعنى المذكور قد يناقضه بان  
السائل لا بد له من الحركات الفكرية ليعلم ان منه واد  
ام لا اذ من المقدمة ما لا يتوجه عليه التبع اصلاً كالبدن  
بما الضرورة له من تبيين معلومة على وجه تدرج الى  
استعماله محمول وهو مورد المنع الا ان يقال لا دخل  
الفكر في كون البحث مناهضة وانما دخل الدخول للفكر الواقع  
في نفس الحكم المتنازع فيه فبوتنا وانقضاء ولا يبعد  
هو مركب من ثلث صور يندفع من قوله جابني المتناظرين

الظاهر ان المقصود من هذا الكلام هو بيان ان الظاهر لا يظهر الصواب بل هو لبيان حقيقة القبول بل من ظاهره لاظهار  
الظاهر ان المقصود من هذا الكلام هو بيان ان الظاهر لا يظهر الصواب بل هو لبيان حقيقة القبول بل من ظاهره لاظهار  
الظاهر ان المقصود من هذا الكلام هو بيان ان الظاهر لا يظهر الصواب بل هو لبيان حقيقة القبول بل من ظاهره لاظهار



فيما لا ينفك عن نفسه بل هو كالمعلول والسائل بدل التخاصم كما  
دكن غير مدفع ايضا فليكن لتحققه دكل الله الان يقال  
في عدم صدق المعلول والمائع على العودة الاصل كلمة لا منه  
لوفر شخص يستلزم ثبوت حكم كيدوث العالم بخلافه  
عليه في نفسه غير تلفظ وشخص اخر يمتد في نفسه ولا  
يسلكه يصدق عليه المعلول والسائل لوجود السبيل والمنع  
منها لكن لا يصدق عليها اسم التخاصم لان خصوصية  
يتقضي ان يتكلم كل مع صاحبه وان يعلم حاله واليه اشار  
بقوله بالاطقة هذا وفيه انه لو فرض مناظران ونوع طلبة  
في نفسه مع الاخر مناظره كالمناظره الواقعة فيما تقدم  
بين الحكماء والاشراقية المتألهين المتصانين لا يصدق  
المعروف على كل هذا مناظره الله الا ان يكون في خصوصية  
بحر العلم وما من نوع مناظره اصطلاحاً فما لا يستحسنه  
عقول الخول **ف** في احد جانبي كلف فقط وانما قال فقط  
لان المتعلق اذا خالف العلم انقلب خصاً وصار البحث  
سائلاً **و** اوله المتخالفين من غير تكلم قبل كون الجهار  
الصواب غرضاً خرجاً اذ هو دون التكلم غير متصور وفيه  
ان كونه غرضاً لا يوجب حصول بل قصده كاف فيه **ف** فقط  
اذا قد به ففما عسى ان يكون الكلام المتقضى في  
كان يصدق **ف** انما اشار الى انه غير مقصود

فان قيل انما هو كالمعلول والسائل بدل التخاصم كما  
دكن غير مدفع ايضا فليكن لتحققه دكل الله الان يقال  
في عدم صدق المعلول والمائع على العودة الاصل كلمة لا منه  
لوفر شخص يستلزم ثبوت حكم كيدوث العالم بخلافه  
عليه في نفسه غير تلفظ وشخص اخر يمتد في نفسه ولا  
يسلكه يصدق عليه المعلول والسائل لوجود السبيل والمنع  
منها لكن لا يصدق عليها اسم التخاصم لان خصوصية  
يتقضي ان يتكلم كل مع صاحبه وان يعلم حاله واليه اشار  
بقوله بالاطقة هذا وفيه انه لو فرض مناظران ونوع طلبة  
في نفسه مع الاخر مناظره كالمناظره الواقعة فيما تقدم  
بين الحكماء والاشراقية المتألهين المتصانين لا يصدق  
المعروف على كل هذا مناظره الله الا ان يكون في خصوصية  
بحر العلم وما من نوع مناظره اصطلاحاً فما لا يستحسنه  
عقول الخول **ف** في احد جانبي كلف فقط وانما قال فقط  
لان المتعلق اذا خالف العلم انقلب خصاً وصار البحث  
سائلاً **و** اوله المتخالفين من غير تكلم قبل كون الجهار  
الصواب غرضاً خرجاً اذ هو دون التكلم غير متصور وفيه  
ان كونه غرضاً لا يوجب حصول بل قصده كاف فيه **ف** فقط  
اذا قد به ففما عسى ان يكون الكلام المتقضى في  
كان يصدق **ف** انما اشار الى انه غير مقصود

فيها بالذات فلا ينافي كونه بالمطابقة على انه التقاضي واضح  
كالمطابقة والافيكيف **ف** الجاهلان **ف** قيل اجبار الله  
المطابقة في البصيرة على العمل الفاعلية ليس ابعدها اعتبارها  
في الجاهلين وفيه ما فيه **ف** وقد يقال ان ما يتصوره ان  
صيغة المضارع المصدرة بقدر اشارة الى ما قبل من ان العاقلة  
قابلة لافاعلة ليس بشئ لانها قابلة للادراك وفاعله للنظر  
والترتيب بالايدي بل هي اشارة الى الخطا طرقة من الاول  
كما ينبغي **ف** وايضا يجب ان يكون الصورة متقدمة كالطاقة  
عليه بالوجود منع ظاهر لا مكان المصية اللهم الا ان يقال وقول  
معناه ان وجودها بالذات متقدمة عليه كذا لا يساعده اللفظ  
على ان اطلاق **ف** وذلك لان العرض لا مادة له ولا صورة  
ونفسيه بالكنع **ف** وعنده حين اذ كان اطلاقه في  
اسمي الصورة والمادة وفيه ان جعل ذلك علالة يقتضي ان  
يندفع كل من الاسولة بكل ما ذكر من كلمة العلالة وبعد هذا  
كما هو طريقها وليس الامر كذلك لا لا يخفى على من يجتنب عن  
المكلفات الباردة وقد يتصور ان ذراع السؤال الاول بما  
ذكر بعدها لكنه وهو لان جعل التسمية مادة على سبيل التسمية  
لا يصح **ف** كسب حقيقة اجماع المعرفة كسب الماهية  
لا المعرفة بحسب الوجود اجماع كسب كالمعروف والبيت  
بجارية الفاضل البشيتي شعرا ما به الماهيات الاعبادية  
الوان جعل على الابد **ف** المحققون نقل عنه في كذا من اعا

فان قيل انما هو كالمعلول والسائل بدل التخاصم كما  
دكن غير مدفع ايضا فليكن لتحققه دكل الله الان يقال  
في عدم صدق المعلول والمائع على العودة الاصل كلمة لا منه  
لوفر شخص يستلزم ثبوت حكم كيدوث العالم بخلافه  
عليه في نفسه غير تلفظ وشخص اخر يمتد في نفسه ولا  
يسلكه يصدق عليه المعلول والسائل لوجود السبيل والمنع  
منها لكن لا يصدق عليها اسم التخاصم لان خصوصية  
يتقضي ان يتكلم كل مع صاحبه وان يعلم حاله واليه اشار  
بقوله بالاطقة هذا وفيه انه لو فرض مناظران ونوع طلبة  
في نفسه مع الاخر مناظره كالمناظره الواقعة فيما تقدم  
بين الحكماء والاشراقية المتألهين المتصانين لا يصدق  
المعروف على كل هذا مناظره الله الا ان يكون في خصوصية  
بحر العلم وما من نوع مناظره اصطلاحاً فما لا يستحسنه  
عقول الخول **ف** في احد جانبي كلف فقط وانما قال فقط  
لان المتعلق اذا خالف العلم انقلب خصاً وصار البحث  
سائلاً **و** اوله المتخالفين من غير تكلم قبل كون الجهار  
الصواب غرضاً خرجاً اذ هو دون التكلم غير متصور وفيه  
ان كونه غرضاً لا يوجب حصول بل قصده كاف فيه **ف** فقط  
اذا قد به ففما عسى ان يكون الكلام المتقضى في  
كان يصدق **ف** انما اشار الى انه غير مقصود







فان الدليل عندنا لا يتردد ان في كتب المنطق قد استدل بقبول الكل على ثبوت الجزاء كما استدل في وجود الكل الطبيعي في انما به بوجود هذا الكم في وجوده وحيث كان في ذلك لانه فيه ترتيب اقوال كما لا يخفى **فصل** في يخرج له فانه

وان نزيد من التصديق بالمقدمات التصديق بكل واحدة منها الا انه ليس واراد ذلك المجموع نفق فيه بان التصديق بكل واحد منها حاصل قبل الترتيب وان من الزم فيه كون الاول علة الثاني ومنها ليس كذلك **فصل** في ضابط نقل محنة في ما شئنا ما صلها انه انما قال كذلك لوجه كقولنا انما لا بد من العلم بالضرورة على طريق النظر والكتاب كمن يتناول بالضرورة نظري في ظاهر الاطلاق فنخرجه ذلك القيد عنه في قوله نظر الى ذلك الظاهر **فصل** في ما هو المشهور من النظر في معناه المقري كانه اشار باقتلافات الواقعة فيه كما صرح به ابو فارس في جملة حيث قال ولا هل العربة فيه كذا كثير وقال صاحب الغريب الشئ في اللغة ما يعلم به ويخبر عنه وقالت ملائكة الشئ هو الموصوف فقط لا يطلق على غيره وقال كما حفظ وطائفة اخرى هو المعلوم الى غير ذلك **فصل** اعترافنا ان يعلم ويخبر عنه في استعماله وخفا لا سيما مع قيدا لا مكان على انه يستلزم ان يطلق لفظ الشئ على الممتنع وهو باطل اتفاقا الا ان الممتنع لا يمكن ان يعلم الا على سبيل التمثيل **فصل** ان المعلوم له شئ في الذهن

اي وجوده

اي وجوده فيه بل صدق على ما فيه المدلول عدمي ومنه يعلم وجه المدلول عما قالوا الدليل هو ما يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول لانه لا يصدق على ما فيه المدلول عدمي فان قلت المدلول عدمي له وجود في الذهن قلت هذا مسلم لكن لا يجدي نقصا فان العلم بالدليل يلزم منه وجود المدلول في الذهن لا العلم بوجوده فيه وايضا لا يصدق ذلك المعرفة على ما فيه المدلول نفس حقيقة كما في قولنا السواد المعلوم سوادا لا علمنا المدلول هو وجوده لا هو كاشفه به

وأيضا لا يصدق ذلك المعرفة على ما فيه المدلول نفس حقيقة كما في قولنا السواد المعلوم سوادا لا علمنا المدلول هو وجوده لا هو كاشفه به **فصل** في ما هو المشهور من النظر في معناه المقري كانه اشار باقتلافات الواقعة فيه كما صرح به ابو فارس في جملة حيث قال ولا هل العربة فيه كذا كثير وقال صاحب الغريب الشئ في اللغة ما يعلم به ويخبر عنه وقالت ملائكة الشئ هو الموصوف فقط لا يطلق على غيره وقال كما حفظ وطائفة اخرى هو المعلوم الى غير ذلك **فصل** اعترافنا ان يعلم ويخبر عنه في استعماله وخفا لا سيما مع قيدا لا مكان على انه يستلزم ان يطلق لفظ الشئ على الممتنع وهو باطل اتفاقا الا ان الممتنع لا يمكن ان يعلم الا على سبيل التمثيل **فصل** ان المعلوم له شئ في الذهن

اي وجوده



على تقدير كونهما العلم بالضرورة بين لازم والمعلوم الى  
العلم بالضرورة والضرورة بينهما لا فرق ولا حاجة  
في العمل بالضرورة جميعا وانما العلم بالضرورة  
الانتماء بينهما

البين ما يحتاج في العلم بالضرورة بين لازم والمعلوم الى  
وسط مع تحققها وتحقق للضرورة بينهما في نفس الامر سواء  
يكون العلم بالضرورة ولا يصح ذلك المسمى هنا لان العلم بالضرورة  
هو العلم وهو غير متحقق بينهما ولو قيلت العلم بالنتيجة عند  
الاحاطة الوسط متحقق في نفس الامر يقال في كون السلام  
بها لان ما بيننا لا يحتاج اذن الى وسط في العلم بالضرورة  
بينها فلا حاجة الى العلم بالضرورة فتأمل **فصل** وهو ان  
الضرورة نقل عنه سوال وجوابا ما السؤال فحاصله ان  
الضرورة هي كذا لا ما ذكرته فغير لازم يحصل ذلك بل هو  
عدم الوجود كذا واما اجوابه فانه ان اردت به ان يحصل  
العلم بالضرورة كذا في حصول العلم بالضرورة فالحذو واراد  
بعينه وان اردت به ان العلم كذا فلا في ذلك حصول  
فيلزم ان يكون اجزاء الدليل دلالة بالنسبة الى المدلول  
على ان حصل للضرورة على ذلك بعدد نفسية يافا به  
ان العلم به دخال في مقتضى اعم من ان يكون كائنا او كذا  
الوسط بجزء الدليل ليس كالدليل نعم هو للضرورة على  
ذلك بعيد كما قال بل يكاد ان يكون خطأ **فصل** ان لا  
ينفك ان نقل عنه انما لم يقل يلزم ان يتبع اقتضاه على  
قدر الكفاية وانما رايان دوام عدم الانفكاك ايضا  
لازم كماله استناع والظاهر ان الضرورة هي الضرورة هي  
نفس استناع الانفكاك فيسفي ان يحصل لان ما نقول

على ان الضرورة كالمطلق  
على استناع الانفكاك كالمطلق  
على دوام عدم الانفكاك كالمطلق  
لا ينافي في مقتضى

الظاهر وجه الظهور ان الذكر يقتضي ظاهرا  
يكون من تمام التعريف وايضا لو لم يكن منه لا يقتضي  
بالضرورات ظاهرا واما وجه الاظهرية فهو انه غير متحقق  
اليه كما لا بد فاع التفتن ما مر مع لزوم الدون الظاهرية  
على تقدير كونه منه وان امكن دفعه بوجهين وعقول  
المصرحة الى لفظ الشيء وعدم وجوده في مقتضى المسمى واعتراف  
المصر على التعريف المشهور في حق المقدمة بان الدليل  
والمدلول متضابقان فلا يجوز احدا منهما في تعريف  
الآخر **فصل** الظرف بوجوه المدلول قبل علمه الامارة لا يخ

اما ان يكون دلالة ام لا فان كان الاول فيلزم من العلم  
به العلم لا الظرف وان كان الثاني كيف يصح ذكر المدلول  
لان العلم بالضرورة لا المظنون على ما تقر وايضا لا يكون  
بما في الدليل كما يفهم بما سبق من قوله وهو المدلول واجب  
بانه دليل ولا يستلزمه العلم وكيف يستلزمه وهو  
دليل ظني وفيه نظر بالنظر الى حقيقة تعريف الدليل على  
ما تقرر والاطلاق الدليل عليها بمعنى اخر غير ان علمه والادراك  
في الجواب اما اختار الشق الثاني ولا عذر لان اطلاق  
المدلول ههنا بحسب اللغة وعلى تقدير دليل اخر مثل  
ان بلا مضمحل ولول واخذ مع دليل وانما في الدليل ما  
يلزم من العلم به العلم بالمدلول والامارة يلزم من العلم  
بها لفظ بند لك المدلول لكنه يخلف واما العمل في لزوم  
الدليل بالمعنى الاصح فتأمل

على ان الضرورة كالمطلق  
على استناع الانفكاك كالمطلق  
على دوام عدم الانفكاك كالمطلق  
لا ينافي في مقتضى



على ما يشاء من ان لا يتعلق العلم بغيره  
بما ذكره في كتابه لا كما في المتن  
مع ضعفه في المتن لا كما في المتن  
القول به ان لا يتعلق العلم بغيره

المورد على نفسه بغيرها ولا لا فيكون وجه لتقصير معرفة المدلول  
على العام دون الخاص هو اليقين بدخل في الامارات  
المنظونة لكن لا في حيث المنظونة ومنه جواز العلم  
بغير الظن منها فقد توهم وجهما لصديق التعريف على  
الدليل القطعي اذ لا شك انه يلزم من الظن بغيره  
المدلول كما يلزم من العلم به العلم بغيره وايضا في  
تفاديه الامارة المقطوعة في بحث اذ لا يقول الظن  
تمام العلم على غيره من الادراكات كالشك والهم  
فمن قال يصديق عليها تتبع الامار ومن تابعه في جعلها  
ما اقسام التصديق لكنه غير صادق في كلامه ليقف  
الوجود الذهني هذا يصلح على من ذهب فيقول بالوجود  
الذهني دون من ينكره فلا يخفى انه يقتضي للوجود  
في الجملة يناقض فيه يا نه يقتضي للوجود بالجملة ومنه  
الاخصر يستلزم صدق الاخر وفيه الخط وينفع بالتأمل وجوده وحاشا  
فتأمل **ع** نعان في هذا الكلام هذا اشارة الى قوله وهو قائل  
واجيب والحاصل انه يلزم من العلم به وجوده المسمى في  
الذهن لا العلم والظن بوجوده فيه كما في **ع** وهو قائل  
ان ما يلزم من العلم بالدليل الا نسب ان يقول ان ما يلزم  
من العلم بالامارة في صورة التقصير فما هو الظن بغيره  
المدلول لا في ذكره انقص في تعريف الامارة وكانت في ذلك  
اشارة بغيره ايضا على تعريف الدليل يا نه ما يلزم من

كل ما ان يكون مادة لم يمتد منه العلم  
بما ذكره في كتابه لا كما في المتن  
مع ضعفه في المتن لا كما في المتن  
القول به ان لا يتعلق العلم بغيره

بما ذكره في كتابه لا كما في المتن  
مع ضعفه في المتن لا كما في المتن  
القول به ان لا يتعلق العلم بغيره

الذي يشاء من ان لا يتعلق العلم بغيره  
بما ذكره في كتابه لا كما في المتن  
مع ضعفه في المتن لا كما في المتن  
القول به ان لا يتعلق العلم بغيره

على ما يشاء من ان لا يتعلق العلم بغيره  
بما ذكره في كتابه لا كما في المتن  
مع ضعفه في المتن لا كما في المتن  
القول به ان لا يتعلق العلم بغيره

العلم به العلم بوجود المدلول كما قالوا لا العلم به  
هو وجود عدمه في الذهني بناء على ان الوجود الذهني للشيء  
عالمه على ما قيل فلا يلزم العلم بوجوده فيه وفي العلم بوجوده  
عدمه فيه بل العلم بغيره فقط قبل فعل هذا يلزم  
ان يكون ما يلزم من العلم به العلم بغيره العلم بالمدلول اذ ان  
وليس الامر كذلك **ع** فالاقرب اي الاقرب الى الصواب  
وليس بصواب ما ينبغي لا اية صواب كما ينبغي  
بل وقوله **ع** ولولا ان المصنف بالمدلول لم يجز الشك  
الى هذا التأويل البعيد وابعد منه جعل معنى وجود  
المدلول راجعا الى المدلول الموجود على طريق اخر  
قطيعة وتأويل الوجود بالموجود كما لا يخفى  
بالعلم بالدليل من هذا المذهب اما الدليل القطعي الذي  
حل التعريف عليه فليس الكلام فيه بل في الامارة واما  
الظني الذي هو الامارة فتشكك في ما يؤول الى  
وكذا عدم الاستقامة واما العلم بغيره  
ايضا بل في الاخصر على ان قوله اما بقوله في معنى ذلك  
المركب من مقتضيات طنبية دليل يودي الى الظن **ع**  
ايضا **ع** لان منه ما يكون ان يناقض فيه بانه  
يصدق التعريف عليه لكن لا في حيث الظن فيجب  
من حيث انه لا يتعلق العلم به بل العلم بالظن **ع**  
بلا شك الا ان يقال انه قد ورد دليل في حيث الظن

كل ما ان يكون مادة لم يمتد منه العلم  
بما ذكره في كتابه لا كما في المتن  
مع ضعفه في المتن لا كما في المتن  
القول به ان لا يتعلق العلم بغيره

بما ذكره في كتابه لا كما في المتن  
مع ضعفه في المتن لا كما في المتن  
القول به ان لا يتعلق العلم بغيره

بما ذكره في كتابه لا كما في المتن  
مع ضعفه في المتن لا كما في المتن  
القول به ان لا يتعلق العلم بغيره

الذي يشاء من ان لا يتعلق العلم بغيره  
بما ذكره في كتابه لا كما في المتن  
مع ضعفه في المتن لا كما في المتن  
القول به ان لا يتعلق العلم بغيره



ان كان تعالى الذي  
يصدق به ان يكون  
الشيء من ذاته  
عليه آية هذا المعنى  
في التسمي او الامر  
في التسمي او الامر

ان كان تعالى الذي  
يصدق به ان يكون  
الشيء من ذاته  
عليه آية هذا المعنى  
في التسمي او الامر  
في التسمي او الامر

ان كان تعالى الذي  
يصدق به ان يكون  
الشيء من ذاته  
عليه آية هذا المعنى  
في التسمي او الامر  
في التسمي او الامر

ان كان تعالى الذي  
يصدق به ان يكون  
الشيء من ذاته  
عليه آية هذا المعنى  
في التسمي او الامر  
في التسمي او الامر

ان كان تعالى الذي  
يصدق به ان يكون  
الشيء من ذاته  
عليه آية هذا المعنى  
في التسمي او الامر  
في التسمي او الامر

ان كان تعالى الذي  
يصدق به ان يكون  
الشيء من ذاته  
عليه آية هذا المعنى  
في التسمي او الامر  
في التسمي او الامر

ان كان تعالى الذي  
يصدق به ان يكون  
الشيء من ذاته  
عليه آية هذا المعنى  
في التسمي او الامر  
في التسمي او الامر

ان كان تعالى الذي  
يصدق به ان يكون  
الشيء من ذاته  
عليه آية هذا المعنى  
في التسمي او الامر  
في التسمي او الامر



بأنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل

العلامة الثامنة هي الصورة والصورة على سبيل الأنوار فالعلامة  
اعني الحقيقة هي الصورة والصورة ليس هو كالمسطور  
الدليل على ذلك عدم صدق تعريف العلامة على حقيقة كما هو  
لا يصدق على علامة العدم في الثامنة وهو عدم

العلامة الثامنة وقبل لا يخرج ذلك لأنها ليست بعلامة في الحقيقة  
لأن العدم لا تأثير له ولا تأثيره علوماً يقال لا يكون  
له تأثيره كعدم الباب في مكان الدخول وعدم العمود  
في سقوط السقف لأنها يقال لا تأثير للعمود بل العدم

لا يصدق على علامة العدم في الثامنة وهو عدم  
بأنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل

العلامة الثامنة هي الصورة والصورة على سبيل الأنوار فالعلامة  
اعني الحقيقة هي الصورة والصورة ليس هو كالمسطور  
الدليل على ذلك عدم صدق تعريف العلامة على حقيقة كما هو  
لا يصدق على علامة العدم في الثامنة وهو عدم

بأنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل

بأنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل

العلامة الثامنة هي الصورة والصورة على سبيل الأنوار فالعلامة  
اعني الحقيقة هي الصورة والصورة ليس هو كالمسطور  
الدليل على ذلك عدم صدق تعريف العلامة على حقيقة كما هو  
لا يصدق على علامة العدم في الثامنة وهو عدم

العلامة الثامنة وقبل لا يخرج ذلك لأنها ليست بعلامة في الحقيقة  
لأن العدم لا تأثير له ولا تأثيره علوماً يقال لا يكون  
له تأثيره كعدم الباب في مكان الدخول وعدم العمود  
في سقوط السقف لأنها يقال لا تأثير للعمود بل العدم

لا يصدق على علامة العدم في الثامنة وهو عدم  
بأنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل

العلامة الثامنة هي الصورة والصورة على سبيل الأنوار فالعلامة  
اعني الحقيقة هي الصورة والصورة ليس هو كالمسطور  
الدليل على ذلك عدم صدق تعريف العلامة على حقيقة كما هو  
لا يصدق على علامة العدم في الثامنة وهو عدم

بأنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل  
فإنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل



ان يجعله قربة اذا اعترض ايضا كذلك والتثبت بعدم  
استقامة العزيمك ضعيفا فيما في تمام التعريف واما  
جواب بان القربة هي العرف كما صار وان المطلق نص في الكامل  
فغير ضرر لا كما في مناقض ما في نانا لان الاول وكذا الثاني عند  
وجود ما في شذبا منهم قد هو بان الله حين يطلق يراد مطلقا ما  
بها العاطلة واما البواقي فتذكر باسماءها والجمع بان الفا  
العاطلة لا يجوز ادواتها ههنا بعزل عند **والظاهر**  
ان المراد جعل المراد هذا لا ذلك لانه يرد عليه الاستدلال  
بالدخان على وجود النار بناء على انه تبين معلول الشرع  
لا تبين علة الشئ فيه بخلاف الاول هذا وما وصفه بالظهور  
المنبئ عن عدم هجومه فالا انه يمكن ان يراد ايضا من الله ما هو اعلم  
منه الذنوية وكما رتبة لكن يطرق هو الجا واعدا بغير  
العلم به في الملبس او فرجه بل هو الجمع بين الحقيقة والجاز  
او استعمال المشترك في حقيقته اولا ثم يمكن ان يعمل على الثاني  
ايضا بناء على ان الاستدلال من الله على المعلوم قد يختص باحد  
التعليل والمكسور بالاستدلال كحاصره به في المقدمة البرهانية  
واما وجد الظهور فاشارة اليه بقوله كما يقال في تامل  
يفيد النسبة كما حصل ان البرهان الاتي يفيد العلم بتحقيق  
النسبة في الواقع لا العلم بعله تحقق النسبة فيه والبرهان  
الذي يليها وهذا معنى افادته العلية بحسب التعريف والجمع  
بحسب اصطلاحهم بغير واحد وذلك لوجود هذا الاقتضاء  
في العلم بالبرهان

الاقتضاء في الكل واما بحسب اللغة فبما فيها هو متغايرة كالا  
كون الحكم مقتضا للآخر يقال للضرورة في قولنا  
كلما كانت النفس طالعة فالنهار موجود متحققه قطعا  
ولا حكم فيه يقتضيه كما اضر اعدم الحكم في الطرفين لانه يقال  
الحكم ههنا بمعنى النسبة او يوفق ما بالقوة كان بالفعل و  
والترجيح بان المقتضى الشرط طالعة واللازم منها هو  
وما قضينا بينهما الملازمة لا يخ عن ضرورة **اقتضاء**  
ضرورة بالالاتفاق بينا قس فيه بانه لا اقتضاء في قولنا  
كلما كان الانسان ناطقا فالنهار ناطق لان ناطقة الانسان  
فما لا يقتضيه ما هيته كما ربل لا اقتضاء ايما وجد فهو ضروري  
فالا فانه في تقييده بالضرورة اللهم الا ان يقال المراد من  
الاقتضاء ما يفهم نظر الى الطرفان فلهذا كلما كان الانسان  
ناطقا فالنهار ناطق مثل قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود ثم ثبت الدلالة على لا اقتضاء في الطاهر في قوله  
الاتفاق اشعار بان المراد من لا اقتضاء الضرورة هو  
ليس باتفاق بحسب المعايير فيدل فيه الاقتضاء الضرورة كالا  
كالاقتضاء كونه الشرط طالعة لكون النهار موجود لا اقتضاء  
الاستدلال كالاقتضاء وهو في الذكوة على المديون لوجودها على  
الفقير فسقط ما يقال ان الضرورة لا يتناول الاستدلال  
بما يحمل بوله وبما فيه تاجه الى ما او للضرورة  
باعتبار القدم ولا فرق بين الملازمة العينية وعدم  
باعتبار الملازمة في الملازمة العينية وعدم  
باعتبار الملازمة في الملازمة العينية وعدم

والمراد من الله ما هو اعلم منه الذنوية وكما رتبة لكن يطرق هو الجا واعدا بغير العلم به في الملبس او فرجه بل هو الجمع بين الحقيقة والجاز او استعمال المشترك في حقيقته اولا ثم يمكن ان يعمل على الثاني ايضا بناء على ان الاستدلال من الله على المعلوم قد يختص باحد التعليل والمكسور بالاستدلال كحاصره به في المقدمة البرهانية واما وجد الظهور فاشارة اليه بقوله كما يقال في تامل يفيد النسبة كما حصل ان البرهان الاتي يفيد العلم بتحقيق النسبة في الواقع لا العلم بعله تحقق النسبة فيه والبرهان الذي يليها وهذا معنى افادته العلية بحسب التعريف والجمع بحسب اصطلاحهم بغير واحد وذلك لوجود هذا الاقتضاء في العلم بالبرهان

ان يجعله قربة اذا اعترض ايضا كذلك والتثبت بعدم استقامة العزيمك ضعيفا فيما في تمام التعريف واما جواب بان القربة هي العرف كما صار وان المطلق نص في الكامل فغير ضرر لا كما في مناقض ما في نانا لان الاول وكذا الثاني عند وجود ما في شذبا منهم قد هو بان الله حين يطلق يراد مطلقا ما بها العاطلة واما البواقي فتذكر باسماءها والجمع بان الفا العاطلة لا يجوز ادواتها ههنا بعزل عند **والظاهر** ان المراد جعل المراد هذا لا ذلك لانه يرد عليه الاستدلال بالدخان على وجود النار بناء على انه تبين معلول الشرع لا تبين علة الشئ فيه بخلاف الاول هذا وما وصفه بالظهور المنبئ عن عدم هجومه فالا انه يمكن ان يراد ايضا من الله ما هو اعلم منه الذنوية وكما رتبة لكن يطرق هو الجا واعدا بغير العلم به في الملبس او فرجه بل هو الجمع بين الحقيقة والجاز او استعمال المشترك في حقيقته اولا ثم يمكن ان يعمل على الثاني ايضا بناء على ان الاستدلال من الله على المعلوم قد يختص باحد التعليل والمكسور بالاستدلال كحاصره به في المقدمة البرهانية واما وجد الظهور فاشارة اليه بقوله كما يقال في تامل يفيد النسبة كما حصل ان البرهان الاتي يفيد العلم بتحقيق النسبة في الواقع لا العلم بعله تحقق النسبة فيه والبرهان الذي يليها وهذا معنى افادته العلية بحسب التعريف والجمع بحسب اصطلاحهم بغير واحد وذلك لوجود هذا الاقتضاء في العلم بالبرهان



الملازمة توضحه انه لا فرق بين قولنا الملازمة معدومة  
في الخارج وقولنا عدم الملازمة في الخارج وبعبارة اخرى لا فرق  
بين قولنا الملازمة لا وبين قولنا لا ملازمة وهو نظير ما قال  
ابن سينا ان امكانه لا ولا امكان له واحد لعدم الامتياز بين  
القياسات فالافرق بين امكانه المنفرد في امكانه في كل من  
الفرق على تقدير تحققه وتكافؤ بدفع بطريق الجدول والخل لكن  
ليس سرياء ليقول المحل **لا** لاصحها آه فيه اشعار بان الاكتفاء  
باللزم غير جيد **ولم** في التسلل بين الامالات ولو قال قال الشيخ  
بلزم تسلسل الامالات كلها او لم **لا** ولكن ان يجاب ان  
نقل عنه في محو شئ ان يكون ههنا وجه اخر وهو ان يقال ان يقف  
مطلوبه لا يخفى ان يكون مستلزما للحال او لا فان كانت  
الثانية فالانتم المدعى ان كان الاول فهو ما بناه بل نقول  
ان هذا الدليل لا يخفى ان يستلزم مطلوبكم اوله فالاول  
ينفي المطلوب والثاني يوجب ان لا يفيد بل كذا قد بينا  
فيه باننا لا نرى هذا الجواب لوجان ان يحصل المطلوب عند غير  
استلزام **تأمل** - لكل من المناقضة والتقصير والمعارضة  
المعارضة ههنا غير مرضية لان المشكك لا يدعي حقيقة مقال  
بل غرضه مجرد ايقاع الشك والقراء الشبهة وهو لا يدفع بالمعا  
بالمعارضة فالاولى دفعه بالنقض بل بالمناقضة على ما  
قبل **لا** كما بين على الشرط ونشروط فيها انهم قد صرحوا  
بان استلزامه في اعدام ما يتصور على القول بالوجود في نفس  
والتام في انفسها في العدم **لا** في مقابلته مع  
والتام في انفسها في العدم **لا** في مقابلته مع

الملازمة توضحه انه لا فرق بين قولنا الملازمة معدومة في الخارج وقولنا عدم الملازمة في الخارج وبعبارة اخرى لا فرق بين قولنا الملازمة لا وبين قولنا لا ملازمة وهو نظير ما قال ابن سينا ان امكانه لا ولا امكان له واحد لعدم الامتياز بين القياسات فالافرق بين امكانه المنفرد في امكانه في كل من الفرق على تقدير تحققه وتكافؤ بدفع بطريق الجدول والخل لكن ليس سرياء ليقول المحل لا لاصحها آه فيه اشعار بان الاكتفاء باللزم غير جيد ولم في التسلل بين الامالات ولو قال قال الشيخ بلزم تسلسل الامالات كلها او لم لا ولكن ان يجاب ان نقل عنه في محو شئ ان يكون ههنا وجه اخر وهو ان يقال ان يقف مطلوبه لا يخفى ان يكون مستلزما للحال او لا فان كانت الثانية فالانتم المدعى ان كان الاول فهو ما بناه بل نقول ان هذا الدليل لا يخفى ان يستلزم مطلوبكم اوله فالاول ينفي المطلوب والثاني يوجب ان لا يفيد بل كذا قد بينا فيه باننا لا نرى هذا الجواب لوجان ان يحصل المطلوب عند غير استلزام تأمل - لكل من المناقضة والتقصير والمعارضة المعارضة ههنا غير مرضية لان المشكك لا يدعي حقيقة مقال بل غرضه مجرد ايقاع الشك والقراء الشبهة وهو لا يدفع بالمعا بالمعارضة فالاولى دفعه بالنقض بل بالمناقضة على ما قبل لا كما بين على الشرط ونشروط فيها انهم قد صرحوا بان استلزامه في اعدام ما يتصور على القول بالوجود في نفس والتام في انفسها في العدم لا في مقابلته مع والتام في انفسها في العدم لا في مقابلته مع

الذهني والاولى المعدومات ومن جعلها الغدييات نفوذ  
لا اشارة اليها اصلا فكل ما هو متغير فله وجود اما في العدم  
واما في الخارج فالتحيز من عدم الشرط والشرط ما هو  
في ذهنه والامام لا يقول به فكيف يحسن هذا الكلام في مقا  
منا بله اللهم الا ان يتكلف **لا** نحن نقول ان نحن نقول  
ايضا يمكن تقرير التشكيك بنوع اخر وهو انه لو لم شئ شيئا  
كان ذلك اللزوم ما معدوم في الخارج او موجود فيه لا سبيل  
الى الاول لانه يستلزم ان لا يكون تالار بين الاشياء  
في نفس الامر بل اعتبار العقل والتألي باطل لان الملازمة  
بين الاشياء متحققة في نفسها سواء وجد اعتبار العقل او لا  
بل لو فرض انتفاء العقول كلها لم يقع فيه وايضا الملازمة  
امر عدمي فيكون ملازمة امر وجودي بالاولى ما ارتفع  
المتنفيين ولا سبيل الى الثاني لانه اذا كان موجودا  
فان حيا كانه اصل خارجيا متفصلا على ما تقر  
في اننا ان يقوم بكل من الطرفين يلزم قياسا بالصفة الواحدة بالشيء  
بجولين واما باصدا فليس حيث انها ليست بينهما كيف يتصور  
قياسها باصدا ويكون دفع هذا التشكيك بوجهين تركناه مخافة  
الاطناب وسامة الاصاب **لا** فنقول ان امتناع الانفكا  
للافتن هذا ينبغي على القاعدة الشهيرة وهو انه الموجود كما في  
هو ما يكون الخارج غير الموجود لا ضرر في ذلك فقط ما في قول  
وجود زيد في الخارج شالا يقتضي ان يكون زيد موجودا خارجيا  
ما تروا في الحال فاعلموا في

الذهني والاولى المعدومات ومن جعلها الغدييات نفوذ لا اشارة اليها اصلا فكل ما هو متغير فله وجود اما في العدم واما في الخارج فالتحيز من عدم الشرط والشرط ما هو في ذهنه والامام لا يقول به فكيف يحسن هذا الكلام في مقا منا بله اللهم الا ان يتكلف لا نحن نقول ان نحن نقول ايضا يمكن تقرير التشكيك بنوع اخر وهو انه لو لم شئ شيئا كان ذلك اللزوم ما معدوم في الخارج او موجود فيه لا سبيل الى الاول لانه يستلزم ان لا يكون تالار بين الاشياء في نفس الامر بل اعتبار العقل والتألي باطل لان الملازمة بين الاشياء متحققة في نفسها سواء وجد اعتبار العقل او لا بل لو فرض انتفاء العقول كلها لم يقع فيه وايضا الملازمة امر عدمي فيكون ملازمة امر وجودي بالاولى ما ارتفع المتنفيين ولا سبيل الى الثاني لانه اذا كان موجودا فان حيا كانه اصل خارجيا متفصلا على ما تقر في اننا ان يقوم بكل من الطرفين يلزم قياسا بالصفة الواحدة بالشيء بجولين واما باصدا فليس حيث انها ليست بينهما كيف يتصور قياسها باصدا ويكون دفع هذا التشكيك بوجهين تركناه مخافة الاطناب وسامة الاصاب لا فنقول ان امتناع الانفكا للافتن هذا ينبغي على القاعدة الشهيرة وهو انه الموجود كما في هو ما يكون الخارج غير الموجود لا ضرر في ذلك فقط ما في قول وجود زيد في الخارج شالا يقتضي ان يكون زيد موجودا خارجيا ما تروا في الحال فاعلموا في



في الاولية لا هذا الاصطلاح  
في سببها الاصطلاح  
وهو العلم والمعرفة

لا الوجود **فصل** كان كلمة الاسر جازا لا تفكك لا تفكك ان  
يشكك بان لا يلزم منها جواز الانفكاد ولا جواز الانفكا  
او التقييد انه لا لزوم بين الشيئين اصلا ولو كان جواز الانفكا  
بين الاثنين منها لازما للزمان يكون ذلك ايضا جازا لا تفكك  
الانفكاك عن موصوفه بناء على انه ايضا جملته الحافق بال  
فلا بد ان يكون جازا لا تفكك وهذا ايضا جملته المعاني  
المعاني فلا بد ان يكون جازا لا تفكك وهذا ايضا جملته المعاني  
لكنه غير جازا فلذلك لم يلتفت اليه **فصل** الدوران قبل هو كون جازا  
في اللغة الحركة في السلك قبل الاوقات الحركة حول الشيء يقال يله  
انه وضع لانه اول او اياها كان قوله اول ليس ياذ  
كما لا يخفى **فصل** ان يكون الشيء بحيث يحصل عند حصول شئ من تغير  
للتقريب ينبغي ان لا يخلط بما لا يتناول الدوران عدما وهو  
بمنزلة الجنس يشمل ما كان له علاقة لزومية او مجرد الاتفاق  
كوجوب ان الكبر عند اخراج الى الاماكن الخفية **فصل** يقع تقييد  
الشيء الى احد تغير الصلوح وهو بمنزلة الفصل فخرج ما لا يصلح  
فيه الثاني جملته كالا كالجاء الاضرب الفلة والمعلول وكاشرك  
والشرط المساوي وكالحال والمحل وكل من المتضامين  
والصلواتين المساويين ونحوها والاتفاقيات باسرها ذلك  
القطع بعدم صلوح العلية فيها لا للقطع بعدم العلية  
واما مقطوع العلية فداخل قطعا اذ الصالح يتناول بالانفك  
ايضا **فصل** بسبب حصوله عند اى كان فيه اشارة الى دفع

فلا يشار الى ما ذكر في المتن  
في المسائل الجواب فاصح الزمان  
لا في الامور الاعتبارية وهو  
في الامور الاعتبارية وهو  
انه لا يلزم الانفكاك عما  
المعتمد في سبب  
فيما اشهر بان كانه دفعه  
في دفعه ان يكونه الثاني  
نظر المعتمد في دفعه الثاني  
السبب في المعتمد في دفعه  
لكنه في دفعه الثاني  
ولا يخفى ان المراد به  
العلمية هي الصلوحية والمساوية  
لا الصلوحية ولا المساوية  
نكاه اولها والمساوية  
التي هي جملته ان يقال لا كذا  
اعني الوسط في الصلوح لا  
الصلوح ولا المساوية  
من ذكره ولكن يقع في الاصل  
يعلم الماهية في الاصل  
ان المراد هو البرهان

في الاولية لا هذا الاصطلاح  
في سببها الاصطلاح  
وهو العلم والمعرفة

ما قيل من انه لو قاله بعد ارضي كان اوله وانت خبير بان  
لا يخل بفتح الاولية ثم في ان في هذا المصطلح لو كان سببا  
لعل مصلوح علية المعلول والمز لا يضرب والمشرط ونحوها  
فقد انقضت سببا للزم الا ان يقيد بعدم المانع فلا ضرورة  
بعد ارضي يعني انما او اكثر لا يقال اذ وقع التخلف ولو  
علما انه ليس بعلية قطعا فيكفي بفتح التعليل به هنا لا يقال  
ربما يقع التخلف لما من الثاني وهو لا ينافي صلوح العلية  
على هذه بمعنى ان يكون الوجود غير شائع يقسم  
واختلافه **فصل** كما لم يرد قبل عليه لم يقل احد بالدوران بين  
الشرط والمشرط لعل الصلوح يقال عليه هذا سببا وهو  
واما عدما فالقول على الزمان الصلوح ان يكون بفتح كونه  
في الالاسلام وغيره **فصل** هو الدوران وجدان في جميع اركان  
المدار في الدوران كل من وجد في بعض الايمان فالمدار في  
**فصل** وقيل ان بين الثلاثة في هذا كما انه اشارة الى جوب قبل  
دفعها **فصل** انه لا فرق بين الملازمة والملازمة او بين  
تغير كل منها على الاخر وحيث ان ايرادا انه لا فرق بينهما  
بحسب المصنفين ومنهم من لا يفرق في تصديق التعريفين اتحادهما  
بحسب المصنفين وان ايرادا انه لا فرق بينهما بحسب التصديق في قوله  
يخل بانقيض التعريفين كما يتصور لغيره والحيثية وانما يخلو  
صدق تعريف كل على الاخر في حيثية واحدة فلا يخلو الى الجواب  
بل يتصور هذا الجواب في اقل من احوال اتحادا على تقدير المساواة  
انما هو ان يشرى من قوله  
ان بين الدوران والملازمة  
عقودا ومفوضا وهو

في الاولية لا هذا الاصطلاح  
في سببها الاصطلاح  
وهو العلم والمعرفة

هذا الجواب في الاصل  
في الاصل في الاصل

في الاولية لا هذا الاصطلاح  
في سببها الاصطلاح  
وهو العلم والمعرفة



[illegible]

وإذا اريد مبينا فيها كج هذه النسبة ظاهرة فنظر الى ان المدار  
سالمه صلوح الحليمة واللازم ما يمنع الانفكاك فيمكن اجتماعها  
واقتراق كل منهما **قوله** فما عتبر صورة كج هذا في مطلق الدوران  
واما الدوران الحق لا يصدر عنها ايضا كما لا لزومة الحليمة النصفية  
وانما الصافي هو الدوران الجزئي كما لا لزومة الجزئية وايضا  
والضابطة ان الدوران انه كان كلياً ضرورياً كان احصى الدوران  
مطلقاً من مطلق الملازمة الحلية كان الجزئي احصى مطلقاً من  
الجزئية وفي قولنا كلياً ضرورياً بالاشارة اليه ولما ان كان كلياً  
لا ضرورياً فلا تأمل **قوله** فلا يتصور منها ان يقتصر الدوران

عنها أي لا يوجد الدوران السع الملائم منه بحقيقة تامل فيه  
حتى التقيضين أحدهما أنه قياس مركبة الضرب الأول التشكل  
الثالث كما نقل عنه ويليه منه أن لا يتحقق قضية كلية  
سالبة لزومية مثل البر البسته إن كانت الشمس طالعة فالليل  
موجود فالحق عدد انتاع هذا الضرب في الموجبتين الزويتين  
كما ذكر في المعروف في القسطاس **مسألة** والمناقضة اعلم أنه  
يشتط في المناقضة أن لا يكون المقصود من الأوليات وسلكا زو  
لعدم جواز تنمها بخلاف التجريبات والحدسيات والمنكوات **مسألة**  
أزيجوت تنمها بناء على عدم كدنها بحجة على الغير لا عند  
الافتقار **مسألة** وكلها على مثل التعجيل فقط بهذا يتك

وكانت اللجنة السياسية قد وافقت على  
البيان الذي تضمنه القرار

ان اللذات الجزئية لا  
 تتركب من اجزاء  
 والاشياء  
 واما ما ذكره الاول من ان  
 لا يكون القدر عليه  
 للمعية فلا يوجد  
 اصلا

وَأَنَّ إِلَىٰ بَيْتِ الْقَدَمِ سَبِيلٌ  
يَكُونُ هَذَا الْبَيْتُ هُنَا حَقًّا  
فَالْحَقُّ عَدَمٌ عَمَّا  
لَا يَكُونُ وَهِيَ قَضِيَّةٌ لِسَبِيلِ  
عَلَى الْبَيْتِ وَلَا يَكُونُ عَلَى الْبَيْتِ  
وَالْمُسْتَقْبَلُ هُوَ الْقَضِيَّةُ هُنَا أَيْ  
عَالِي الْمَسْأَلَةِ هُنَا الْقَضِيَّةُ هُنَا  
لَمْ يَكُنْ قَالًا يَكُونُ هُنَا كَمَنْ  
يَكُونُ هُنَا كَمَنْ هُنَا كَمَنْ  
يَكُونُ هُنَا كَمَنْ هُنَا كَمَنْ  
يَكُونُ هُنَا كَمَنْ هُنَا كَمَنْ  
يَكُونُ هُنَا كَمَنْ هُنَا كَمَنْ  
يَكُونُ هُنَا كَمَنْ هُنَا كَمَنْ

وانه في حق ما هو وجه  
 هذا الدليل على ما جعلت  
 من انما يكون ما كان المانع  
 من انما يكون ما كان المانع  
 يتوهم من عدم تناول تعريف المناقضة بالشبهة لجميع المقدمات  
 تفصيلا ولا نه يصدق على من كل مقدمة انه مناقضة غاية الامر  
 ان ههنا مناقضات **فلهذا** ههنا لا يخفى فانه قد **فلهذا** ما يتوقف  
 عليه صحة الدليل ظاهر ويتناول شرائط الادلة لا الاجزاء  
 على عكس ما قيل المقدمة ما جعلته من الدليل لكن يمكن ان يعمل  
 الاول على ما هو الاعمد من الركن والشرط كما ينبغي اليه بقوله  
 من جهة المادة يجب فيكون اعمد الشائفة واما ما قيل بان يتوقف  
 عليه الدليل فيتناول الاركان والشرائط بالكلية فالوجه  
 للعدول عنه **فلهذا** لان منع الدليل لما ان يقامه بشاهد  
 علم ان منع الدليل يحل مقنيين احدهما منع ثبوت نفس  
 الدليل وتحققه في نفس الامر والثاني منع صحة الدليل والحكم  
 المذكور اعني الثاني فيه لان الشاهد لا يجب في منع الصحة  
 كما يقال ليس الدليل لجميع مقدماته صحيحا لا تخلف حكمه عنه في  
 تلك الصور كما سيصير به المصنف وبهذا يسقط قوله لان مراد  
 هذا التقابل هو المعقول الاول حيث قال في محله كما استدلال العمل  
 بنص غير ثابت ومنع السائل فيكون ما تضمن الصحة على وجه  
 يتناول الثبوت ايضا فتعسف على انه لا يستقيم احص  
 كما لا يخفى **فلهذا** اقامة الدليل نوقش فيه بان المعارضة ليست  
 اقامة الدليل ابل هو منع المدلول باقامة الدليل على خلافه  
 كما سيحكي ترتيب البحث من انه جعلها في مقام المنع وكذا  
 الكلام على تعريف النقص ويمكن ان يفهم ما في عبارة فتأمل

*[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style.]*











بعضها بالاجابة على السؤال قال كلامك هذا على السند وكل كلام على  
السند غير متين فالواجب على المقلد ان يثبت المقدمة للمنوعه او يضع  
كلية الكبرى متبدا بانبات مساواة السند للتميم واما ترديده بقوله  
اذا اردت ان تغير موجد لما بينه **الفصل الثاني** في ترتيب  
البحث اعدان موضع هذا الفن هو الابحاث في حيث التوجيه اذ  
المحو البحث فيه من كيفية الابحاث وضمائرها الذاتية من هذه  
الهيئة كاصح به الموقوف في المقدمة واثارها هي ما بقوله  
في ترتيب البحث كما اشار اليه في ايضا الى ان البحث في احوال  
لان معناه في بيان جعل اجزاء البحث بحيث يطلع عليها اسم البحث  
والمناظر مع تحقق النسبة بينهما بالتقدم والتأخر في هذه الابحاث  
على ما صرح به المصنف في بعض مصنفاة ثلثها امور الجادى والاوساط  
والمقاله فالتباعد في الجبر بالباضة وتقرر المذهب وتقرير الاشارة  
وتحقيق المسائل والكل ارجع الى الحق واحد وهو تعيين المعنى والادلة  
والاوساط هي الملة في المقام والمقاطع هي المقامات التي ينتهي  
الادلة اليها من الضرورية والظنيات المسئلة وشمل الدور  
والتمثيل واجتماع التقيضات وحل التقيضات على التيقن وسلب  
الشيء عن نفسه وسماواة الاغصم للاضطر والرجوع بالامرج وما  
يجري هذا الجري هذا وذلك المقام يقتضى من الكلام ما يجديك  
فخفا في الوارد ويتجلى من مر الى الاقدام فلا يخلو بسبب  
لعدمه هدف الالامنه وهو انه يجب على المناظر ان يتباطى في  
هذه الامور ليس له بحثه عن الخلل والمقصود انما البتة فيجب فيها

قال السند في الكلام من غير متين  
الفتح القادر وهو متين  
انما في ترتيب  
قال السند في الكلام من غير متين  
الفتح القادر وهو متين  
انما في ترتيب  
قال السند في الكلام من غير متين  
الفتح القادر وهو متين  
انما في ترتيب

فيها الاحتياط ولا يتبادر بان يكون ما في الدعوى او الملائمة  
ومن فتوى شئ يضر بان يكون ما في الدعوى او الملائمة  
لوانه دعواه اولمذهبه وينبغي ان يتحاط السائل في تبيين  
الالفاظ ليحصل منه المطلوب اذا تمكن ظاهر الدلالة او  
يكون كفى المقلد اراد به شيئا اخر وان ينظر الى انه هل المزمع  
من دليله او لا اذ ربما يفسر الشيء بتفسير يحصل منه المطلوب لكن لا  
يلزم من الدليل واما الاوساط فيجب فيها الاحتياط في تفصيل  
الاقيسة وذكر مقدماتها ليظهر لزوم المطلوب وفي تعيين ما بين  
من المنع انه على لى مقدمة من مقدماته ليتمكن من اجواب الدعوى  
الا ان يريد تسمية الخصم وكوتقليطه في يذكر بعض المقدمات  
على احوال ليظهر الخلل وينبغي للسائل ان يتحاط في تعيينها  
مقدمة الاقيسة بالتفصيل ليظهر الفساد والمنع وان لا يتسامح في  
شئ وان كان ينظر من الاذ ربما يقع الخلل الكثير في شئ يسير  
في غير المليل المستقيم المسمى بالحق وهو ما ثبت به المدعى بطريق  
فرض تقيضه فانه يجب ان يتحاط فيه في ثلثة مواضع  
تقيض المدعى والمنع منه التقيض لغير الواقع ونفي الملائمة  
اما عند التقيض فما يقام مقام التقيض غير التقيض اما  
من جهة الجهة او الكيفية او الكمية كافي الامام في اثبات ان  
الوجود ليس من الشئ في الماهيات وبخلاف كثير في كلام الامام  
اورده في علم الكلام وغيره واما ما يفرق به تقيض المدعى فقد  
يجعل صوم الغير له في الشئ ويستفاد انتفاء تقيض المدعى  
وهو ما لا يخلو من الشئ في الماهيات وبخلاف كثير في كلام الامام  
اورده في علم الكلام وغيره واما ما يفرق به تقيض المدعى فقد  
يجعل صوم الغير له في الشئ ويستفاد انتفاء تقيض المدعى

فيها الاحتياط ولا يتبادر بان يكون ما في الدعوى او الملائمة  
ومن فتوى شئ يضر بان يكون ما في الدعوى او الملائمة  
لوانه دعواه اولمذهبه وينبغي ان يتحاط السائل في تبيين  
الالفاظ ليحصل منه المطلوب اذا تمكن ظاهر الدلالة او  
يكون كفى المقلد اراد به شيئا اخر وان ينظر الى انه هل المزمع  
من دليله او لا اذ ربما يفسر الشيء بتفسير يحصل منه المطلوب لكن لا  
يلزم من الدليل واما الاوساط فيجب فيها الاحتياط في تفصيل  
الاقيسة وذكر مقدماتها ليظهر لزوم المطلوب وفي تعيين ما بين  
من المنع انه على لى مقدمة من مقدماته ليتمكن من اجواب الدعوى  
الا ان يريد تسمية الخصم وكوتقليطه في يذكر بعض المقدمات  
على احوال ليظهر الخلل وينبغي للسائل ان يتحاط في تعيينها  
مقدمة الاقيسة بالتفصيل ليظهر الفساد والمنع وان لا يتسامح في  
شئ وان كان ينظر من الاذ ربما يقع الخلل الكثير في شئ يسير  
في غير المليل المستقيم المسمى بالحق وهو ما ثبت به المدعى بطريق  
فرض تقيضه فانه يجب ان يتحاط فيه في ثلثة مواضع  
تقيض المدعى والمنع منه التقيض لغير الواقع ونفي الملائمة  
اما عند التقيض فما يقام مقام التقيض غير التقيض اما  
من جهة الجهة او الكيفية او الكمية كافي الامام في اثبات ان  
الوجود ليس من الشئ في الماهيات وبخلاف كثير في كلام الامام  
اورده في علم الكلام وغيره واما ما يفرق به تقيض المدعى فقد  
يجعل صوم الغير له في الشئ ويستفاد انتفاء تقيض المدعى











الخط هنا في تقرير القضية الحاصلة من انتفاء الكبرى القابلة  
اذ لم يتحقق قبول الوجوب وفي انعكاسها لان القضية الحاصلة  
من انتفاء الموجبة المحللة الترتيبية تكون قضية فيها سلب للزوم  
لا لزوم السلب وقد علمنا بالوجه اخرى لا تفكر بمسألة التقييد  
كما يفهم اليه بقوله لا يجوز ان لا تفكر بما على انها جارية  
وقيل في بيان الخطأ المراد من قوله لو لم يثبت قبول الوجوب  
اما انه لو لم يكن هذا الشك للزوم ذلك وهو موقوف ولا يلزم  
ارتفاع التقييد كالا يخفى واما انه لو لم يثبت هذا لثبت  
ذلك بجواب عن الزوم وهو سلب لكن لا انعكاس موقوف لا فيه  
في قضية انتفاء فيه فهو لا يتكامل صلا وفيه ما فيه **فان** السائل  
اما ان ينفذ الظان الضم المصوب في نفسه المقتل وسفه في نفسه  
اكتفينا منع كلامه من الدليل والمدلول كما اشار اليه الصديق  
في شئ من شرحه الشارح بقوله من الدليل والمدلول ولذلك جعل  
كل منها مفعولا للمنع بما ينبغي فسقط ما يتوهم من انه لا يخفى  
ان يرجع الى الدليل او الى المنكسر المدلول واما ما كان لزم  
ضيق حاصل التفسير من المنكسر واما ما قيل من انه ينبغي ان يجعل  
موضع الضم كانه الدليل والمدلول فينصف من ضرورة على ان  
قوله في شئ يصير مستورا كما لا يخفى **فان** لا يكتفى بهذا  
اعتراض التعليل بانه يلزم ان السائل كان قوله قال نعم  
الخطا حين من قوله قال نعم لا يكتفى **فاما**  
ان يمنع قبل تمامه دليله قبل ذلك المنع بالضرورة يكون على

على مقتضى من مقتضات دليله نوقش فيه بانه يمكن ان يكون على مقتضى  
من دليل مقتضى الدليل او على مقتضى دليل المقدمات ووجه ظاهر  
**فان** لم يرد بهذا الكلام في مرده بهذا الكلام فهو ما يشهد خرافه  
لا يتناول منع المقدمات الا في منع غيرها بعد تمام الدليل ايضا  
**فان** بل قص عليه ان يناقض فيه بانه لا ثمة له قص عليه  
بل اعتبر المنع قبل تمام الدليل اذ الضم في قوله وهو ما يرجع اليه  
فيلزم اعتباره نعم لو كان اسم هذا الضم المنع قضية  
مذكورا ليرجع اليه بحسب ذلك في كلامه واما ما ذكر في  
تأيد ما لم يرد كما ذكر بتمامه **فان** ويذكر له ذكر يذكر  
اشعارا بان القول فيه بمنع المقتضى بمنع المذكور لم يمنع  
افراد المقتضى **فان** بل يتبدل بدليله وذلك لانه اذا لم  
يتبدل يكون اعتبارا بكلاما جنبي لا يقتدر به اصلا لا فسقط  
ما يتوهم اذا التفتة غير ماضية لاحتمال تمام فرضه من التفتة  
عقلا هكذا قيل فبما تقرر فيه بانه يمكن ان يتبدل بعد المنع  
على انتفاء المتنازع فيه فلا يكون اجنبيا الا ان ذلك ايضا  
غرضه لان من نصب السائل في المنع وعما يرد من المستند  
ما سوى ذلك غرضه على ما يفهم من كلامه المصروف في المقدمة  
**فان** فذلك المنع مع الاستدلال يسمى عضا الظاهر امر  
الاستدلال ينبغي ان يسمى عضا لان الظاهر الغيب وقع في التفتة  
الدليل في المنع ولان المنع يسمع ويجاب عنه باثبات ما هو  
المنوع والغيب لا يسمع ولا يجاب عنه صراحة به المصروف في ح  
قال الشارح ان مقتضى المنع

على مقتضى من مقتضى دليله نوقش فيه بانه يمكن ان يكون على مقتضى من دليل مقتضى الدليل او على مقتضى دليل المقدمات ووجه ظاهر

فان لم يرد بهذا الكلام في مرده بهذا الكلام فهو ما يشهد خرافه لا يتناول منع المقدمات الا في منع غيرها بعد تمام الدليل ايضا



















المعارضة في قوة النقص الاجمالي يؤيد هذا المطلوب بان يقال  
 ينبغي ان يجعل المعارضة ايضا من قبيل الاول لكونها في قوتها  
 حق الكلام من قوله المقصود من كلاهما على صفة **محل** وان كان  
 الثاني وهو ان هذا لا يصح بما اذا سلمك السائل في طريق  
 النقص والمعارضة دائما وتخلو **محل** في لا يلزم التسلسل  
 بل لا محالة لا يمكن له ان يدل ادلة غير متناهية في مدته  
 فضلا عن في مجلس واحد وبما ليس متناهية وفي فعله وتقديره  
 تسليمه بل لا محالة الملل في اشارة اليه تدبر **محل** فان قلت  
 ان يمكن تقرير السؤال على الاحتمالين لكن الجواب لا يسا على الاول  
 وان شئت قلت المقصود الزام احد الاوجه عليه بان يقال  
 ان جعلت النقص من قبيل الاول فعليك ان تجعل المعارضة ايضا  
 منه والا فعليك ان لا تجعل النقص ايضا منه فينطبق على  
 الاحتمالين باء في غاية **محل** ولا يلزم منه توقف احداهما على  
 الاخرى وتوقفها على قبيل الاثبات والجملة لان السببية عند  
 الخصم لا يجعله سببا في نفس الامر انما كان اوليا كما لا يخفى على  
 وقوف على حنا هذا والمتعسف ان يقول قد دفع هذا الاشكال  
 ان المراد بالتسلسل طرف المبدأ وهو وجود العوز غير متناهية  
 يتوقف عليها شئ من الدليل او الدلالة في جملة بحسب النصيب  
 او بحسب الحق وان كان غير متعارفة تلك العبارة **محل**  
 حتى يلزم التسلسل في فرض فيه بان الدليل اذا كان كميته  
 يوجب اثبات المطلوب عند الخصم لا يكون لوجوده اعتبار عند

ان هذا هو الحق في الانتباه الى ضرورة  
 القبول  
 ان السببية على ما عرفت ان  
 النقص اذا تقرر في نفسه فيستلزم  
 ان يكون له نفسا للقدرة المتناهية  
 وان يكون له نفسا لحد ذاته

ان الاتصال الاول لا يصح في  
 عدم جعل النقص الاجمالي في  
 الاول على ذلك البصيرة في الجواب  
 نخرج بوجوه وجعل المعارضة  
 من قبيل الاول

وهو معلوم بان هذا المطلوب  
 وهو قوله والافطيرك رحمه الله

وهذه هي السببية

عند اصطلاح السببية في  
 النظر الى ما قبله من ذلك  
 فليكن

عنده واذا ذكر ما يوجب اثباته ما روي عنه مقبول وجوده  
 بهذا الاعتبار ويتوقف عليه فيلزم التسلسل تدبر **محل** فانما  
 وسر هذا الجواب هذا دفع لما قيل انه لو قال تدبر كان  
 اوله لان التنبه انما يستعمل فيما يفهم ما قبله وهذا ليس  
 كذلك **محل** منع المقدمة التي جمع جوابه جاري في كل قياس فلفي  
 كما يقول الملل العالم قيم ليس بقديم والجزء استغناء  
 كما هو الحق فيقول السائل ان استغناءه على تقدير  
 القدم لمؤثر ان يكون القدم محالا والمحال قد يستلزم  
 المحال فيجب المعارضة واثبات القدم اما محال فيثبت المطلوب  
 اولا فيتم الدليل وانما في غير ذلك القياس فيجب خصوصية  
 المادة كما قرره الشارع **محل** ولو قال الشارح لا نه ذلك  
 اجيب عن هذا النوع بوجهين احدهما انه في الشارع والمقام  
 ان الكلام في الايمان الثابتة القدرة التي تعدد فيها  
 الاكوان وتجردت عليها الاغصان والآن والآن مان فان  
 فلا انقباض في هذا المقام ان لا يذكر لفظ الثابت في مورد  
 الكلام **محل** فالسعي واحد وان اختلف فيه عبارات  
 لكن ينبغي ان لا يلفظ خصوصية المقامات في التخصيص  
 عند الاستعمال على وجه يطابق مقتضى الحال ولا يتغير في الشئ  
 لذلك في استعمال السببية في ذلك **محل** بينهما فانه منه  
 خلاصة **محل** كما سبق فيما سبق فيمنها من البدييات وقد  
 سلف التنبه عليه بقوله لانا نشأ هذا التفسير في ذلك

ان السببية على ما عرفت ان  
 النقص اذا تقرر في نفسه فيستلزم  
 ان يكون له نفسا للقدرة المتناهية  
 وان يكون له نفسا لحد ذاته

وهو معلوم بان هذا المطلوب  
 وهو قوله والافطيرك رحمه الله



له غير ضروري **م** من مقدمات تلك لا يقال هذا خلاف ما  
 صرح به القوم ان الدليل لا بد منه ان يكون مركبا من مقدمتين  
 لا ازيد ولا اقل من اثنتين يقال انه بالحقيقة قياس من قياسين  
 كل من مقدمتين كاهرم **به** **م** وهذا الدليل الثالث هو طائر  
 هذا التطويل انه في الحقيقة مركب من قياسين له اربع مقدمات  
 تلك منها يحتاج الى البيان وقد بينه فيما سيجي فان قوله  
 اما بيان ان بيان المقدمة الاولى وقوله وكل ما هو محل الحوادث  
 بيان للمقدمة الثانية وقوله وكل ما لا يخلو عن الحوادث  
 بيان للمقدمة الثالثة **م** هذا مثال للتعريف مع السند وما  
 كان هذا اول مثاله صرح المصنف حيث قال فان قيل ان  
 واما كونه مثالا للتعريف الذي لا يضر المحلل بقرينة الترتيب فصار  
 في جوابه فالايح عن تامل انه هو على نفس المصنف يكون انتفاء  
 المقدمة من الحقيقة شيئا للهواء من غير ما كان مطلوبه شيئا  
 ليس كذلك بل لا بد في جوابه من ترويض بين المستند وقسمة واما  
 المطلوب على كل تقدير ولعل الشارح اعرض عن التعريف لذلك  
 وقد يمكن تعميم الاستلزام بحيث يتناول تلك الصورة ايضا  
 او يحل كلام المصنف على التمثيل **م** فانه قلت ان السؤال مركب  
 من ثلاثة اجزاء الاولى ان اعلام اربعة وما يقال عنه ان الامر  
 المسمى لا يحتاج الى محل فكونه وصفا يدفعه على ما قبله قوله  
 بموجب كونه وصفا كانه اشار عليه والثانية ان الحوادث  
 لا يمتنع على المسمى اخذ هو الجود في مفهومه والثالثة ان

ورقة ١٣٤  
 في جوابه فالايح عن تامل انه هو على نفس المصنف يكون انتفاء

ان الترتيب  
 في الجواب

ان ما ذكر لا يفيد التقريب وقوله اذا كان للشيء جواب  
 من الاول وقوله لا يمتنع الذي يخرج عنه جواب الثاني واما  
 جواب الثالث فلا شوب بل عليه ظاهرا ويمكن ان يجاب عنه  
 بان استلزامه للحدوث امر لا يمتنع فيه فلهذا لا يمتنع  
 المسمى بل تعريفا لا هو وجوده في الثاني المتوهم كونه يستلزم  
 تعسف كما ان كل كلاما المتوهم الشارح اعرض كونه على ذلك  
 ايضا كذا لا يفتقر **م** واما بيان الصفر في قول  
 في بيانها ان المحل الذي حلت فيها حوادث شيئا ما لا يخرج  
 قابلية ما بين حدوثها والا لم يكن محالا لها والقابلية  
 حادثة لما سيجي وفيه انه لا حاجة الى القابلية وهذا  
 تامل **م** والايح ان لا يكون هو اول ما قبل والاهم  
 يمكن اكمال كماله في هذا وقيل عليه انما يلزم ذلك ان  
 كان القابلية من لوازم المحل وهو ممنوع لا مكان الزوال  
 وفيه ان القابلية عند هذا القابل يفتقر بصفة الاقتصار  
 فيمتنع الاتفكال ضرورة بما فرض محالا علوان المنع غير  
 مضر لما سيجي **م** لا يكون قابلا للمستمع للمستمع يناقش  
 فيه بان لا يمكن ان يكون ذلك لامر باع وان كان الشيء قابلا  
 له بالنظر الى ذاته وايضا ما به لا يدل على التوقف حتى  
 يثبت كونه شرط الجواز ان يكون المكان المقبول له  
 القابل **م** والنسبة بين القابل وبينه ان النسبة  
 مطلقا كذا **م** لا يتحقق دون امكن المنسبين

لا بد من استلزام

انما يلزم ذلك ان

في الجواب

كذلك كان نسبة القابل والمقبول او غيره  
 لا يمتنع ان يكون بين المنسبين والاول  
 الشئ لا يفتقر الى



عليه ان يقول لا يتحقق الا بعد ان كان المتبیین ولا شك ان  
 ما به غير ممكن ان يكون شرطاً واحداً وقيل في بيان ان النسبة التي  
 يتحقق بعد تحقق المتبیین وهي تلتزم امكانها قطعاً ويشك  
 فيما اذا كان امكانها مثلاً له قابلية الحوادث فيلزم تحقق القابلية  
 بعد تحقق كونه شرطاً وايضا بان قابلية الحل شرط لتحقيق  
 الحوادث كما هو به فيكون قبله هكذا قبل امكانها قال  
 في هذا الما لها ينبغي ان لا يتم شي من الابداليين على ذكره  
 وانما الامر هو ان النسبة هذا وقيل في بيان الصغر ان من  
 القابلية لما كان مبنياً على عدم امتناع ترتيب المقبول على  
 المتبادل كانت القابلية مشروطة بالامكان الوقوف  
 دون الامكان التناقض وفيه ما فيه **وله** ان الحوادث لا  
 يمكن ان يكون ارضياً يقال عليه سلمنا ذلك كلف لا فرق بين  
 كون الحوادث ارضياً وبين كونه امكاناً ارضياً والكلام  
 في الثاني فان قيل ان القابلية توجب ارضية الموصوف  
 يقال عليه هذا في الصفة الوجودية والامكان ليس كذلك  
 وما قيل لا فرق بين قولنا امكانه ولا ولا امكان له لعدم  
 التمايز بين الوجودية والامكانية وما قيل عليه ان الامكان  
 صفة الموصوف الا ان يقال وهو حكاية ذاته فمن يعرض  
 باقواله لا يلتفت الى امثاله **وله** والامكان في الحق  
 في الوجود وفيه انه لا يلزم من ارضية امكانه امكانه ارضية  
**وله** وانما الحق في الوجود امكانه الحق في الوجود  
**وله** وانما الحق في الوجود امكانه الحق في الوجود

في الوجود  
 في الوجود

امكانه ما دنا وفيه منع للفرق المذكور **وله** وهذه مناقضة  
 بطريق المعارضة وذلك لوجود المنع على مقدمة شبه الطيلع لا شك  
 على انتفاءها وتوجيه ما ذكره **وله** لا يكون الشر المكن  
 ممكناً مبنياً على ما قاله ابن سينا ان امكانه لا ولا امكان له  
 واحداً كنه ليس كذلك فان قولنا امكانه لا مقاماً له خصص  
 بصفة عدمية وقوله لا امكان له معناه سلب تلك الصفة  
 الوجودية فبينهما فرق كما بين الاتصاف بالصفة الشبوتية  
 وسلب الاتصاف بهما من غير فرق **وله** كما استدلنا في بحث  
 البتة لازم وهو قوله لا يلزم من انتفاء سببه المحمول في كونه  
 انتفاء الحل الخاص بل فان عدم كالحمل مقدم في الجملة مع  
 انه محمول على موضوعه علاخاً ريباً **وله** وحله بمحصل  
 انه لا زال كونه محمولاً ما مر من القاعدة المنهوية في بحث  
 البتة لازم ايضاً **وله** فانما خلاص القول في هذا ما بين من قال  
 في وجه خلاصه لا يتم لزوم الانقلاب الجمالي ان يكون هناك  
 ماهية متممة ثم يميز تلك الماهية نفسها ماهية اخرى  
 ينالها ولا يلزم من ذلك بل وان لا يكون ذاتها المكن في الوجود  
 اصلاً فيوجد فيما بعد بسبب حصول الاستعداد له فيه وفيه  
 ان جمالية الانقلاب الذي ذكره انهم مما لا شبهة فيه  
 ومنهم من قال ان اردتم يقولون ان امكان الحوادث  
 حادثة للحق في الوجود مستحاجة بذاته فهو مما قد يجب  
 غير ذاته فهو مسلم كلف المنع بالفرق يكون ممكناً بحسب

في الوجود  
 في الوجود



الذات فلا يكون انقلابا فيه لانه لو حدث الاحتمال قبل حدوث  
كافة ذلك الشيء متصفا بالذات ضرورة ان الوجود يتناهي ولا  
دافع ومنهم من قال طريق الخلاص قد يكون بالتبسيط عليه وهو  
سوق كلامه بالذات بل هو باياد ما يجزه من غالات العبارة او  
المبالغة في المفسر وقوا والسفاهة او بما يمنع من انهم كالمطاع  
بالخسوف والغياب والتكاديم قال فذلك يختلف باختلافنا  
في الاستقالات وقوة التمييز من الناس من استحسن وطريقه  
يصح وانما غير ما اقيم ونسج من كل شئ **ب** ما هو  
الامكان الوقوع في نفسه فانه ما في التكليف في الاكثرية بل هو  
هذا الامكان بل لا يتصوره الامكان الذي في كتبهم وتقر  
بان هذا الامكان ايضا ليكادى والافدونه بالامر فيلزم  
للامكان ان يكون يتسلسل او لا فيلزم حدوث لا مرجح  
والكل مبط واجيب بان امكان الامكان عينه لا يتسلسل  
**ب** ان الامكان الوقوع في السرفيه انه يقابل الوجود والاشياء  
مطلقا فلا يكون شئ منها يمكن الوقوع لان كل ما هو واجب مطلقا  
واجب الوقوع وكذا كل ما هو متسلسل مطلقا بمنع الوقوع واما ابا الفتح  
الامكان الذي في نفسه فيما سبق كما ذكره في نفسه فاقول ان  
الامكان الوقوع عند هذا التقابل كما انه هو الامكان الذي  
انتم في مرجح جانب الخالف وتحقق مرجح جانب الواقع لان من المعلوم  
ان وقوع احد جانبي الممكن ان يكون مرجح فاما تحقق مرجح  
وجوب ذلك الجانب فلا يكون ممكن الوقوع قطعا **ب** وما

كل ما كان الوقوع في نفسه  
على ان يطلو الشئ في الامكان  
لان لا شئ في شئ في نظام  
ان الوجود بالذات او بالغير  
والمتسلسل بالذات او بالغير  
بذلك يتسلسل ان يكون في نظام  
فان لا شئ في نظام

وهما فقلنا اصدحا ان الشئ الوجودي والثانية في ما يشا  
عدم الاستلزام فبان يقال ان امره تم بقوله يمكن الوجود  
انه يمكن الوجود بالامكان الوقوع في ذاته وان اردتم ان  
ممكن الوجود بالامكان الذي فلا ينفذ التقدير وكذا الكلام  
في قوله بدون امكان المتسببين في الدليل الثاني **ب** ما  
فان كلامكم اياها ان دفاع الماضية وما للمطل في دليل الماض  
والمقدم انه دفاع المنع والمناقضة فلان الاندفاع انما يكون  
بانيات ما من من المقدمة ولا اثبات ههنا نعم ان القابلية  
بما يستلزم الامكان الوقوع يدفع المنع والمناقضة وكذا  
يظهر لية ذلك الاختلاف ايضا لا يسمع ذلك بالاستدلال  
قوى هناك **ب** عرضا مفارقا لان الجزئية والعمية غير  
متصورة لتصورها بدونها وايضا النسبة غير المتسببية  
**ب** القابلية لازمة قبل عليه لان انه لو لم يكن القابلية  
لازمة افتقرت الى قابلية اخرى وانما يلزم ان يكون داسا  
مع دوام المحل وفيه ان الدوام لا ينفي الانتقال فلا يصح  
**ب** والاول مبطا هذا اذا كانت القابلية من الامور  
الموجودة دون الاعتبارية وكانت قابلية القابلية  
غيرها والقابليات غير محدات لما سيجي والا فلا واما ان  
هذا التسو من طرف المعنى فلا يتوجه على المصالح **ب** خالف التسلسل في طرف المعلوم لان  
المقدار الذي يات به الدال والرواية بالدال **ب** هذا المنع حاصله  
انه المنع بالحقيقة وبالذات على من الدليل وان كان واردا

لان الدليل لا يمكن ان يكون ذلك التسلسل  
ممكن الوجود بالامكان الذي فلا ينفذ التقدير  
انما في تأمل نظام الدين الاستدلال

انما هو من طرف المعنى  
فان التسلسل في طرف المعلوم لان  
المقدار الذي يات به الدال والرواية بالدال

في نظام الدين  
انما هو من طرف المعنى  
فان التسلسل في طرف المعلوم لان  
المقدار الذي يات به الدال والرواية بالدال



والظهور بالواسطة على الذي نظر الى ان بطلان تلك الشرعية يستلزم  
بطلان النهي فتعطل ما قيل ان منع للدعي بعد اقامة الدليل  
جاء عن قانون التوجيه وامانة الصايف حيلة استوجبا ابتداء  
عليها مستند يمنع ما اورد في اثباتها فقد ضل عن الطريق وظل  
فا قد التفت **م** بان يكون كل حادثه الاخر ان يقال بان  
يكون مسبوقا بالاضر الى الاول او سابقا عليه الاخر الى الاول وفي  
عبارة الشارع اشارة اليه **م** فتوقف بعضها على بعضها اذا اراد  
انه لا يتوقف اصلا فظانه ليس كذلك وان اراد انه لا يتوقف على  
وجه يكون التسلسل عام في طرف المبدأ كما هو التبادر فلا يرد على المهر  
كما هو ان اراد معنى اخر فعليه البيان **م** ولئن سلمنا ان سوق  
كل امرئ المصروف يقتضي ان يكون ذلك اشارة الى منعه بقوله لا نه  
ابن بالاج عن الحوادث كما لا يخفى لكن الشارع نظر الى حقيقة كمال  
والى ما قيل **م** في العلم **م** لان كلما ابتد منه في موثقة الله  
تعالى يقال عليه لما لا يجوز ان يكون حدوث العالم مشروطا بحادث  
مسبوق بالاضر الى الاول فيكون حدوث العالم من المبدأ المسمى  
بتسلسل الحوادث المتعاقبة وبطلان مثل هذا التسلسل منوع  
ويناقش فيه بان تسلسل الشروط المتعاقبة انما يتصور فيما  
له مادة وما سوى العالم ليس له مادة ويجاب باننا لان ذلك  
اذ يكون تصورات متعاقبة لا مخرج كل سابق منها شرط  
للاحق **م** يلزم ان لا يكون العالم لانما قيل وقد يوجب بوجه  
ايسر بان يقال ولا يلزم من خلاف العلول غير العلم المتعاقبة

وهو الاظهر ان لا يكون الحادث  
الاخر حادثا لان ليس سابقا  
على الاخر لانه لا يغير

منه قال مسبوقة سابقه  
وقد تدرج في وقوعه  
استحقاق

العلم بالاضر الى اربعة  
الاول الدليل لا يكون ناقضا  
سبيل المعارضة لان النقطة  
ابطال المقدمة معنية ونفي  
منه فلا يرد كلامه النقض  
الاجابة ولكن نظر الحقيقة  
الحال

الثامنة ولا يتناقض المنع الا في انصاف وفيه ان ما ذكره المصنف لم يمتنع  
استناع تخلف العلول غير العلمة وكما وعده بقوله كسبين وذلك  
لان العلم الثامه هي حيلة ما لا بد منه في الحرية فاذا لم يوجد  
العلول عند وجودها في الازل فاختصا صرحا ونه في وقت معين  
يستلزم الترجيح بالامرجح او تخلف المذكور **م** بل من جملة  
التي ناقش فيه بان الفاعل يختار فادارة مرجحة كافي لطريق  
المنازلة وقد مضى المعضن **م** ان يرجع المصنف ايضا لا يقال  
المختار ان يرجع احد متعديده مع استواء نسبة ادراته اليها  
فتدبر مع احد المتساويين بالامرجح وان استند الى ادارة اخرى  
لزم تسلسل الارادات وترتب التعلقات لانه يجاب بما  
يجوز ترتيب الارادات وترتب تعلقات ادارة واحدة فندم  
الى ما لا يتناهي وما يجوز حدوث تعلق بالاسبب لكنه  
لما اعتبر ما وفيه تسليم صحة الترجيح بالامرجح **م** وهو  
بمادة العقل فانه لا ف قبل استمالته بعد يسهل ربما يثبت  
عليها باستحالة رجحان احدى كفتي الميزان عند استواءهما  
وقيل كسبية اخرج عليها بوجوه ذكره المصنف الصايف وقيل لا  
استحالة فيه وهو ذهب بعض الطبيعيين شل في غير الميسر  
واصحابه فانهم زعموا ان وقوع السموات اتفاقا في الترجيح  
بالامرجح اما الترجيح بالامرجح فما تفرغ المختار دون اللوجب  
**م** واختصا حدوثه ايم عليه ان يقول فتخصيص حدوثه  
او رجحان بالامرجح وايضا هذا في بيان لزوم الرجحان لا الترجيح



فكانه لا يفرق بينهما او وقع به من النسخ **م** لان ان الترجيح  
 بالامرج لا نسب لانه الترجيح بالامرج **م** فذلك هو من الشرائع  
 عند كونه استنادا هو انه لو كان محالا لم يقع لكنه واقع لان  
 الفاعل المختار من احد الطرفين بالامرج نعم لا يكون ترجحا بالا  
 مرجح اذا اختار مرجح قبل في هذا السند نظرا انه لو وقع احد  
 المتبادرين باختياره لا يكون ترجحا بالامرج وفيما نه  
 اذا اختار بالامرج فقد ترجح واما ان جعل سند الترجيح  
 بالامرج فيترد عليه هذا أصل المنشاء عدم الفرق **م** مع ما ياور  
 ايراد جميع مقدم ما نه بان يقال كل الابد منه للواجب في  
 ايجاد الطوائف الزمنية اما حاصل في الازل اولا والاشياء مستلزمه  
 للمازتين الاولى اي بناقش فيه بان لا يبرح حاصل في الازل بل  
 كل حادث مسبقا باخر من حركة **م** متعاقبة ودورات متولدة  
 للمفالات وبطلان مثل هذا التسلسل **م** لا شئ ان قيل  
 فيه نظر لان من يمنع ان العالم منقسم الى مؤثر كنهه هذا لانه  
 لا مؤثر عنده هذا نوع من المصادرة يعجز عنها متساويان في الرد  
 والقبول فمن منع منها مما كنهه يقر طيس واصحابه ومن قبل  
 قبلها مما كنهه لك كالجور الان احدهما بين الاخر اضر وقه  
 العبارة توضح في الاشارات ايضا الى تلك العناية فالأمر وما قبل  
 ان المصادرة هو ان يكون المدعى من الدليل وليس كذلك  
**م** وما يمنع لعل في الاشارة الى ما سبقه من ذلك  
 الفصل الثالث في المسائل التي ابدعتها ايم الى العبد المذكور

في ختمه نكته لا تنسها

كما مر في الامكانات تلك المسائل قبله ايضا **م** وفيه اشعار  
 فيه اشعار ايضا بان تلك المسائل الكثيرة المبدعة واقعة في  
 هذا الفصل وبالحجة فالعبارة لا تخ عن ضرورة ويمكن ان يقال  
 معناه ان الفصل الثالث في بيان تلك المسائل مطلقا من غير  
 ملاصقتها كلا وبمعنا فالحكمة والبعوضة على الاصح ان يكون  
 قوله فذكرهم هنا ثلاثا متباينين لانه فلا حاجتنا الى راجع فمعناها  
 الى مطلق السائل **م** المسئلة الاولى في الكلام كونهما  
 الكلام باعتبار ان البحث عنها على قانون الاسلام والاشهر  
 من مسائل الحكمة ايضا **م** لان فساد الملازم يستلزم فساد  
 المزموم وفيه ان لزوم كل الملازمة وعدمها لم يلزم لان لا  
 يلزم شئ شيئا من النقيضين اصلا فلا بد من تقدير في  
 الكلام ليس الكلام المراد **م** قلنا ان كون الملازمة قبل  
 المادّة الملازمة هي خارجية بمعنى كون احد الطرفين ناشيا  
 عن الاخر فاحتياج كل الواجبين الى الاخر الى العلاقة المر  
 اللغوية الخارجية ظاهرة فالمنع محاربة وما يقال في  
 تقريره من التروية في الاحتياج مبني على قاعدة حل الملازمة  
 على الذهنية **م** مع ثبوتها في الواقع ان قيل عليه  
 ثبوتها في الواقع يقتضي اشتع الا تفكك وهو يستلزم  
 اللزوم واضيب بان لا تمانه يستلزم اللزوم لحوار ان  
 يكون اشتع تحقق احدهما بدون تحقق الاخر باعتبار  
 تحقق الاخر كونه واجبا لبا اعتبار ان عدم تحققه من

في ختمه نكته لا تنسها  
 في ختمه نكته لا تنسها  
 في ختمه نكته لا تنسها



عدم تحقق الآخر في نفسه يستلزم التفرقة بين الوجودات  
فان المتلازمين هما اللذان يتحقق وجود أحدهما مع عدم الآخر  
في نفسه لعدم الآخر وضال ليس كذلك ويجاب بالترديد  
في **المتعلق** لا **المتعلق** **فلا بد** من دليل آخر عليه فيه  
نظرا لانه يجب وجود أحدهما مع وجود الآخر امتناع وجود أحدهما  
مع عدم الآخر فيمتنع الانفكاك فثبت الملازمة انما رغبة  
على تقدير عدم الملازمة فهذا خلف واجيب باننا لا نلزم الملازمة  
انما رغبة على تقدير امتناع الانفكاك لا نلزم ثبوتها اجتماع  
وجودها وانما يثبت الملازمة ان لو كان وجود أحدهما ناشيا  
عن وجود الآخر وذلك مم وقد يتفرع عليه بان المتلازمين  
الملازمة كونهما بحيث اذا وجد أحدهما وجد الآخر وكان و  
وجود أحدهما ناشيا عن الآخر ولا فانه قد صدقوا بان الملازمة  
فان يتبين مطلوبي عملة واحدة وليس أحدهما ناشيا عن الآخر  
عليك بالشروط في محل ورود هذا النظر فقام **المراد** ويمكن ان  
يجاب عن هذا الدليل ان قيل هذا ايضا مبني على حل الملازمة على  
الذهنية فلا شك ان الملازمة انما رغبة بالاعتبار المذكور لا  
يكن فرضها بين العلم والمعلوم بناء على ان وصف العلمنة  
يلازم على انه انما يقع اذا اعتبر في الدليل احتياج كل واحد منهما  
الى الآخر لا الى العلاقة الذهنية انما رغبة ايضا في السجل  
في العلم انما هي احتياجها الى المعلوم لا الى العلاقة بحد ذاتها  
**فلا بد** لان ما هو متعلق المقصود والارادة ان قيل علمنا ان الله

هذا هو المطلوب  
في هذا المقام  
فثبت ان الملازمة  
لا يمكن ان تكون  
مستلزمة لغيرها  
بل هي مستقلة

ليكن الواجب تعالى مختاره وبعبارة اخرى انما كان مختاره  
وبعبارة اخرى فلا واليه يقول معنى الواجب ايضا هو لا يشاء في الواقع  
على مفترق ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل فان الواقع  
منه تعالى هو عدم الشرطية الاولى وهو **الناشئة** **فلا بد** لامتناع  
الاعتقاد بحد ان الجاد الموجود مطلقا امتنع فان ثم ما ذكرتم  
يلزمنا فاة الازلية للواجب ايضا فان وجهه بان لا امتناع  
في الجاد الموجود بوجوده وانما ذلك الجاد وانما المتنع هو  
الاجاد هو وجود آخر مثله في القصد ايضا بالافرق بين القدم  
في كل منهما بالذات ولا يلزم التفرقة زمانا **فلا بد** **فلا بد**  
وايضا يلزم ان نوضح فيه بان الفصل والتفريق الذي هو  
صفة الواجب قد يرد قائم به وانما احاد تعلقه بالكون  
واحد غير قائم به **فلا بد** وفيه نظرية قبل الجواب عن قوله  
فلا بد من ان يكون فعله في الان لا جائزا وان لم يكن على انه لا يخ  
اما ان يكون وجوده في الان لا جائزا او متنعيا بالذات  
فحيثما ذكر من العباد على الشبهة ويستقط هذا النظر  
وكذا الرد الا اني كن يتوجه عليه منع الاختصار في الجواز والى  
والامتناع الذاتي لا يقال قسما هو الامتناع بالغير  
فلا يلزم من الانفكاك ولا حدوث الازلي ولا ايجاب المختار  
وانت جدير بان طريقه على تقدير كونه تاما فانه لم يرد  
الشاعر سبحانه في عدم افادة المطلوب بتحقيق أحدهما  
وتفريق الآخر اجمع هذا ويمكن ان يقال في ابطال القيد

هذا هو المطلوب  
في هذا المقام  
فثبت ان الملازمة  
لا يمكن ان تكون  
مستلزمة لغيرها  
بل هي مستقلة



الاخر اذا كان مستمرا بالغير في الان لا يجب ان يتقدم  
 على ما وجد بمقدار يومه مثلا لقيام العلة وانتفاها المانع وهو  
 الازلية والملازمة باطل **باب** فلا بد ان يكون له فعل يصدر  
 فيه امر فناقض باننا لانم ذلك لجواز ان يكون كل فعل سبقا  
 بفعل اخر الى اول **باب** والا يلزم التبرع بل بلعج الاول في  
 التخلف **باب** جواب دخل منه روي ان قول المفسر ناقض  
 وان دل يدل على عدم ثبوت الدلول عند المعارض حيث لم  
 يتقدم او ثبت كما سبق فيكيف يتنا في هذه الفل المعقول  
 الا ان يجعل قوله تنبيه اشار الى ما فيه **باب** لان تصديق  
 الملقوم وبما ان اضداد الدليل العقول الدلول بعلم العلة  
 للملوك في ثبوتها ثبوت لئلا يلزم التخلف **باب** لتصلف  
 المتناقضين قبل ان تناقض فتلا في الجتهن اذا الثبوت انما  
 لزمه دليل الملوك والتفرض دليل السائل ولا يخفى ما فيه  
**باب** يكون الا عر من نقضا لدليل المعارض على سبيل التماس  
 وتوجيه ان دليل المعارض بعد تسليم دليل الملوك غير صحيح  
 بجميع مقدماته لا ستلزامه **باب** لا وجه لما قيل ولا وجه  
 للنقض الاجمال اصل بل ليس هو الا مناقضة بمنع مقدمة يتوقف  
 عليها ثبوت دليل المعارض وهو ان المعارضه بالدليل العقلي  
 يمكن مستمرا بانما تسليم الدليل ثم المعارضه بتسلم التناقض  
 وكانه دفعه اولا باننا المعارضه واقعة بجميع المحققين  
 وبما حصل مقصودها غير تكثير المستند منفع باننا مال

١٤٧  
 المال المعارضه فنقض جمالي وليس الغرض فيه الا قضا دليل  
 انهم في يلزم التناقض فخرم فيه على هذا الدع نانيا بقوله  
 ويشبه ان يكون **باب** بخسبه ان يكونه انما قال انما  
 لعدم القطع هناك **باب** قبل انما انما قال انما على  
 قال بعض المحققين الحق ان الدليل العقلي قد يقيد اليقين  
 بقرائن مشاهد او متواترة وان كانه من جهة المفترضة  
 وجهه الشاعرة على خلافه **باب** علمه الى احد الشملين اجم  
 وفيه ان كون شمول الولاية علة شمول الولاية بوجوب الامور  
 ودرج الوجود لا بد فعه وان جعل شمول الولاية علة لشمول  
 عدم الولاية غير معقول على انه لا يقيد التقريب بل يفرضه  
 كالا يخبر وان جعل العلة شمول الولاية في حيث هي مع انه تخلف  
 لا يجدر نقضا بحسب المال **باب** لان استلزامه مجموع الامور  
 انما انما المراد منه اما العلم او الملوك فعلى الاول يكون الحق  
 العملية مدخل على الثاني في الملوك اما شمول وجهه الاول **باب**  
 او شمولها فعلى الاول لصاحبه الى تطويل المساقه وعلى الثاني  
 لا يحصل المطلوب تامل **باب** فلان انتفاء علة الشرعية  
 ان انتفاء العلة المحصورة لا يوجب انتفاء الملوك والكون  
 يحصل بطريق شق **باب** في ضمن المجموع المبينة لا يساعد المراد  
 منها بمضمونها بمضمونها او بمضمونها لا بمضمونها فان كان  
 الاول يقال عليه لا هذا ولا ذاك لو كان الثالث وان كان  
 الثاني فقولنا لا انه لا يوجب انتفاء التخصيص في ضمن المجموع



كما لا يخفى **قوله** مراده واحد في ان حق العبادة في ان يقال  
 على كل واحد من الشرايين بل يقول مراده هو اصل الشرايين لا على  
 التبعين واليه اشار بقوله مطلقا ولا شك ان انتفاها انما  
 يكون بانتهاء الكل فلا يتوجه عليه شيء مما ذكر من المناهضة على  
 الاختلافين وذكر كون الشيء علة لآخرين متباينة ليجتمع في  
 القول بل انه غير قاصر لكنه فرضنا ونزول الاشكال الذي بقي  
 غير مدقق **قوله** ان لا يكون هناك مدارية في تناقض  
 فيه بانها مدارية على ذلك التفسير لان قطعها وما ذكرته  
 منها انما يقتضيه ترتيبها لادراكها في المدارية الواقعة لا  
 المفرضية **قوله** اللهم الان يرتكب ذلك في الكل **قوله** لا سقالة  
 كلمة الدار والمعار في استجماله المعار في الواقع فقاء  
**قوله** وان لم يكن شعور الولاية للواقعين علة لاحد الشئ  
 فيناقش فيه بان صدقته يحتمل ان يكون بانتفاء شعور الولاية  
 للواقعين في نفسه لا تحقيقة مع انتفاء العلية في لا يلزم  
 شعور احد الولايتين **قوله** لانه لو ثبت شعور الولاية للواقعين  
 والافتراق في يناقش فيه بالمنع لجواز ان يكون شعور كل  
 من شعور الولاية والافتراق محالة مستلزما بحال اخر فالأ  
 يثبت المطلوب نعم عدم مدارية العلة مسلم بناء على شعور  
 الولاية اذا لم يكن متحققا في نفسه لكون العلية مدارية  
 مدارية العلية فرع تحقق العلية وتحقق العلية فرع تحقيقة  
 في نفسه وهو موضوع **قوله** بحيث لا ينفك عنه تلك العلة في

نحو

نحن نقول فليقطعنا ان عدم انتفاء العلة على تقييد شعور الولاية  
 على سبيل الاستلزامنا شيئا من تلك العلية كما هو معنى صلوح  
 العلية ليكون مداريا لان الاضطرار يتلزم **قوله** فحاصل  
 الظاهر انه لا غمايز لتحقيق العلية وعدمها فلا يكون مداريا  
 لانا العلية اذا كانت ثابتة في ان اراد عليه شعور الولاية لحد  
 الشوايين فلا نحتاجها اذا كانت ثابتة كان تقييد شعور العدم  
 ثابتا اذا لا يرفع ثبوت احد الشوايين **قوله** لا يستلزم ثبوت  
 تقييد شعور العدم وان اراد عليه شعور الولاية لتقييد  
 شعور العدم مع انه خلاف الظاهر في وايضا منع لجواز  
 ان يكون تقييد شعور العدم محالة كما مر في **قوله** وفي هذا  
 المقام نظير في منشاؤه فهو كل مدارية الوجود والمعلم  
 دليل على العلية ولا يخفى عليك انه ان تحقق الملازمة **قوله**  
 بعد تحقق الملازمة في الوجود فهو مشربا العلية فكذلك اذا تحقق  
 المدارية في الوجود بعد تحقق الاتفاق في العدم والاستغناء  
 بان الترتيب وجود او عدم ما على ما له صلوح العلية يشتر  
 بالعلية لا الترتيب المطلق **قوله** ان هذا الدليل هو هذا  
 من التكاثر العامة الوجود ويمكن ان يتبدل على المطلوب  
 براداشا في الطريق كما يفهم من حطاط كلام المحرر في رد  
 فيما هو اخص في المطلوب بان ثابت او لا فان كان الاول  
 ثبت المطلوب لوجوب ثبوت الاعم عند وجود ثبوت  
 الاضطرار فان كان الثاني فكذلك لا يلزم كونه الاضطرارا



للامر ومعهما وانما هذا خلف والحال ان المدارية انما تنحصر  
 فيما له صلاح العلية وهو منوع ههنا وبعبارة اخرى لا  
 تنحصر المدارية وانما يلزم لو كان عدم ثبوته على تقدير عدم  
 ثبوتها على سبيل الضرر وهو منوع ههنا اذ هو اتفاق  
**ح** لكن لم قلت انما كذا لا ياتي لان العلية المذكورة  
 ليست مدارا على تقدير عدمها وفيه ان مدارية العلة على  
 تقدير عدمها محالة كان او غير معتقدا والحال جاز ان يستلزم  
 الحال جاز ثبوت امر محال وهو المدارية على تقدير المحال  
 وهو عدم العلية هكذا قرر جميع الشارحين ولا شك ان المدارية  
 اذا كانت محالة كانت اللا مدارية حقا الا ان يقال غرض  
 السالك من التقدیر في تلك المقدمة ولعل بعض الشارح لذلك  
 لم يقره كذلك بل قال لا تمان العلة تستلزم ان لا يكون  
 مدارا على تقدير عدمها في نفس الامر مستندا لما اراد ان يكون  
 ذلك التقدير محالا ومستلزا لما للحال الا وهو عدم  
 المدارية فيكون المدارية حقا ولم يثبت المطلوب لكن لا  
 يخفى عليك عليك ان سبيل العبارة الى الاول اكثر وجها  
 عليه اظهر **ح** وبهذا المنع يسمى عند هذا قال المر  
 اشهر بيننا بجدلين منع العوضا لنا بنية على تقدير فرض  
 امر اذا كان الامر متنعانا في نفس الامر وعند المانع وهو  
 متنعانا على التقدير كما نمنع انتاج الشئ الاول من لزوميتين  
 مثلا بان قال لا تمانه ينتج لو ثبت الكبرى صادقة على  
 عدم



عدم الصغرى الذي هو تقدم النتيجة لجواز ان يكون مقدم  
 الصغرى محالا والحال جاز ان يستلزم المحال وتخير العلم  
 في جواب هذا المنع واعترفوا بصوابه فان صاحب المقدمة  
 ذلك المنوع بالضم وقال المصريح ان لا اهل الحلال طريقا  
 في دفع منع التقدير سموه بالضم وهو هذا التقدير  
 مع صدق المقدمة المنوعة كذا ضعيف لانه بعينه محالة  
 ما دفع بغير دليل فلما دفع ان يقول سلسا انه لو كان المقدم  
 متنعانا لا المقدمة الصادقة لتحقق المطلوب لكن لم  
 قلتم انه كذلك وانما يكون كذلك ان لو ثبت المقدمة صادقة  
 على هذا التقدير وهو لا كلام ثم انتم عندكم يجوز على  
 مزيد تفصيل لا يليق بكن بكتاب لا يخلو زيادة تطويل وان  
 تشتت اصباح المقال والاطلاع على حقيقة الحال فليكن  
 يتفكر مطلوباته ثم مضى انه لتفكر على قسام الجواب  
 ومحتملا انه **ح** ما ذكرنا من الدليل لانه اذا كان ثابتا  
 في نفس الامر لا يكون محالا بل ممكنا والممكن لا يكون  
 محالا للحال ضرورة فلا يتوجه عليه المنع  
 من التوديد المذكور فظهر ان الجواب  
 عن اشكال هذا المنع ليس الا بطريق  
 التوديد واثبات انه غير ضرر  
 كما سبق في مقال المنع الغير  
 في التنية السابق ثم الكتاب

هذا هو المقام الذي  
 في كتابه في شرح  
 في كتابه في شرح

هذا هو المقام الذي  
 في كتابه في شرح  
 في كتابه في شرح



مكتبة المصطفى الإلكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.مكتبةالمصطفى.com](http://www.مكتبةالمصطفى.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>